الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 اوث 1955 سكيكدة

,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنـــوان المـذكرة:

سياسة التمويل بالعجز وأثرها على التضخم

حالة الجزائر (2000_2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

من إعداد الطالب:

ثليلاني عبد الله

تحت إشراف الأستاذ:

د. صيد فاتح

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الخبير	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أضايفية حدة	أستاذة محاضرة –أ–	رئيسا	20 أوت 1955– سكيكدة–
صيد فاتح	أستاذ محاضر–أ–	مقررا	20 أوت 1955– سكيكدة–
بلعايش ميادة	أستاذة محاضرة–أ–	ممتحنا	20 أوت 1955– سكيكدة–

السنة الجامعية: 2019–2020

الشكـــــــــر

يقال أن لكل بداية نهاية، فبعد أن طاف بنا المطاف واستقام بنا المقام وجاء دور القطاف، جاءت ساعة لا فرار منها ، نقف فيها وقفة إجلال وحمد وشكر لله نحمده سبحانه وتعالى أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وسعة علمه ، يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله ومن يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم أشكرك ربي على إتمام هذه المذكرة.

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ

كما إنه لمن دواعي الاعتزاز والشرف، أن أتقدم بالشكر ، والعرفان لكل من جعلهم الله سندا لي فغمروني بكل معاني العون والمساعدة في مقدمتهم الأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل :" **الصيد فاتح** "

الذي أتقدم له بأسمى عبارات الشكر والتقدير فهو الذي لم يبخل عليا يوما بعطائه الجزيل وتوجيهاته التي أنارت سبيلي وأضاءت طريقي الذي خطوته من أجل إتمام هذه المذكرة وله مني أعظم التبجيل .

كما اشكر كل أساتذة و عمال كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة.

كما أشكر كل من درسوني وعلموني ولو حرف واحد في مراحل تعليمي وأخص بالذكر هنا أستاذتي في التعليم الابتدائي "**بو لحجر سامية**" وأستاذي في التعليم الثانوي "**بوزيد عبد الرحمان**" .

الإهـــــــــــــداء

إلى أحلى كلمة أرددها في الحياة وأجمل وجه لاح في الوجود إلى رمز العطاء والتضحية إلى من اضمحلت سنين عمرها كفاحا في سبيل راحتي إلى من ضحت بأعز ما تملك حتى تكون لي السند والقدوة إلى الشمعة التي تحترق لتنير لي دربي إلى أمي الغالية.

إلى من تكبد الصعاب وعارك الحياة من أجل سعادتي إلى القلب الذي طالما رعاني والوجه الذي يبتسم حين يراني فينحني هو ليستقيم عمودي ، إليك يا أحلى وأغلى أب في الدنيا.

إلى من أفنى عمره ليحمل المشعل ويداه لا تزالان فتية فقست لأجلنا وهما غضتان "أخي عبد الرؤوف ".

إلى كل من قاسمني مرارة الحياة قبل حلوها وكان صاحبا قبل أن يكون الأخ والسند أخي "عبد الرحمان" وإلى من وتذهبا همومي وتفرحا لفرحي إلى أعز وأجمل أختين "هند" و"هبة".

والى جميع من رحلوا عنا إلى ديار الحق وأخص بالذكر جدتي الغالية "لويزة" و عمي "عمار" .

وإلى أصدقائي الذين كانت صحبتهم شرفا لي: سيف الذين ، علي ، عبد الرؤوف، محمد، أيوب، ياسر.

والى كل طلبة السنة ثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفع2019 /2020.

وإلى كل من نسيهم قلمي ممن أحبوني وأحببتهم في الله.

الملخص:

تسعي هذه الدراسة إلى معالجة أحد موضوعات الاقتصاد المالي والنقدي الاكثر اثارة للجدل بين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين خلال السنوات القليلة الماضية وحتى الوقت الراهن في الجزائر، وهي سياسة التمويل بالعجز وآثارها، لاسيما على مؤشر التضخم وذلك للفترة (2000_2019)، تلك السياسة الناتجة عن التدخل الواسع للدولة بواسطة فنون المالية العامة في النشاط الاقتصادي منذ مطلع القرن الحالي. وقد توصلت الدارسة إلى أن هذه السياسة ليس لها تأثير في المدى القصير على التضخم في الجزائر، حيث أن فترة تطبيقها في الجزائر قصيرة لظهور أعراض الفجوة التضخمية ، خصوصا بعد التدابير المتخذة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية ، ومن المؤكد ظهورها في المدى المتوسط والطويل، وتوصلت الدراسة أيضا أن لسياسة التمويل بالعجز في الجزائر أثر سلبي على عدد من المؤشرات الاقتصادية كـ (الكتلة النقدية و احتياطي الصرف و سعر الصرف ...).

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، سياسة التمويل بالعجز، الكتلة النقدية ، التضخم.

Summary:

This study seeks to address one of the most controversial topics of the financial and monetary economy among economists and non-economists over the past few years and till now in Algeria, namely the policy of financing deficit and its effects, particularly on the inflation index for the period (2000-2019), a policy resulting from the state's broad intervention by the public finance arts in economic activity since the turn of the century .

The study concluded that this policy does not have a short-term effect on inflation in Algeria, because its application period in Algeria is short for the emergence of inflationary gap symptoms, especially after measures taken to reduce inflationary pressures, and certainly their emergence in the medium and long term, the study also found that the policy of financing deficit in Algeria harms several economic indicators such as (monetary bloc, reserve, and exchange rate ...).

Keywords: Public Finance, Deficit financing policy , Monetary block , inflation

.

قائــمة المحتـــويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ- ت
الفصل الأول: سياسة التمويل بالعجز و التضخم	6 - 30
تمهيد الفصل الأول	06
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سياسة التمويل بالعجز والتضخم	07
المطلب الأول: ماهية سياسة التمويل بالعجز	07
أولا : تعريف سياسة التمويل بالعجز	07
ثانيا: أدوات سياسة التمويل بالعجز(التمويل غير التقليدي)	08
ثالثا: أهداف سياسة التمويل بالعجز	09
المطلب الثاني: أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز والأثار المترتبة عليها	10
أولا: أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز	10
ثانيا: أثر سياسة التمويل بالعجز في بعض المتغيرات الاقتصادية	11
ثالثا: سلبيات سياسة التمويل بالعجز	12
المطلب الثالث: ماهية التضخم	13
أولا: تعريف التضخم	13
ثانيا: أنواع التضخم	14
ثالثا: سياسات الحد من التضخم	16
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم	17
أولا: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي	17

ثانيا: تفسير التضخم في الفكر الكنزي	20
المبحث الثاني : العلاقة بين التمويل بالعجز و التضخم	22
المطلب الأول: طريقة التمويل باللجوء إلى الجمهور وعلاقته بالتضخم	22
اولا: تمويل باللجوء إلى الجمهور (إصدار السندات للعامة)	22
ثانيا: علاقة التمويل عن طريق اللجوء للجمهور بالتضخم	23
المطلب الثاني: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد وعلاقته بالتضخم	24
اولا: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد(الاقتراض من البنك المركزي)	24
ثانيا: علاقة التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد بالتضخم	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	26
المطلب الأول : دراسات باللغة العربية	26
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	28
المطلب الثالث: القيمة المضافة	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لأثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر	64-32
تمهيد الفصل الثاني	32
المبحث الأول: تطور طبيعة الموازنة العامة في الجزائر	33
المطلب الأول: تطور طبيعة الايرادات العامة	33
المطلب الثاني: تطور طبيعة النفقات العامة	35
المطلب الثالث: تطور طبيعة رصيد الموازنة	38
المبحث الثاني: واقع سياسة التمويل بالعجز في الجزائر	41
المطلب الأول: التأصيل القانوني لسياسة التمويل بالعجز في الجزائر	41
المطلب الثاني: أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز في الجزائر	42
المطلب الثالث: مراحل تطبيق سياسة التمويل بالعجز في الجزائري	44
المبحث الثالث: أثار سياسة التمويل بالعجز على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري	48
المطلب الأول: أثار تطبيق سياسة التمويل بالعجز على المؤشرات النقدية للجزائر	48
أولا: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2019)	48
ثانيا: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على احتياطي الصرف خلال الفترة(2000- 2019)	51
ثالثا: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	54

المطلب الثاني: أثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)	57
المطلب الثالث: آفاق سياسة التمويل بالعجز في الجزائر و حدودها	62
أولا: تقييم تنفيد التمويل غير التقليدي في الجزائر	62
ثانيا: حدود سياسة التمويل بالعجز في الجزائر	62
خلاصة الفصل الثاني	64
خاتمة عامة	66
المراجع	71
الملاحق	/

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور طبيعة الإيرادات العامة خلال الفترة (2000 – 2019)	33
02	تطور طبيعة النفقات العامة خلال الفترة (2000 – 2019)	35
03	تطور طبيعة رصيد الموازنة خلال الفترة (2000 – 2019)	39
04	تطور قائم التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017–2019)	45
05	تطور الكتلة النقديةM2 في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)	48
06	تطور وضعية احتياطيات الصرف الرسمية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)	52
07	تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري (2000_2019)	54
08	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	57

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور حجم الصادرات لقطاع المحروقات و باقي القطاعات في الجزائر (2010_2017)	43
02	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (2000_2017)	44
03	تطور قائم التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية خلال الفترة (2017- 2019)	45
04	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	51
05	تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة(2000-2019)	54
06	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	58

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملخص المذكرة بصيغة power point	/

مقدمة عامة

مقدمـة:

تسعى الدول لخلق التوازن في موازنتها المالية وذلك عن طريق محاولة المساواة بين إيراداتها ونفقاتها ، من خلال ترشيد نفقاتها والحرص على تحصيل إيراداتها ، إلا أن العجز غالبا ما كان مسيطرا على كل الدول بسبب تزايد نشاطاتها من جهة ،وتلقيها لعدد من الصدمات المالية و الاقتصادية من جهة أخرى .

واختلفت أسباب العجز من دولة لأخرى حسب التوجهات الاقتصادية لكل دولة، وهذا ما دفع بالدول للتحرك لتغطية هذا العجز وفق عدة آليات والتي كانت أبرزها: سياسة التمويل بالعجز، حيث تتوجه الحكومات من خلال هذه الآلية إلى بنوكها المركزية لإصدار نقد جديد مقابل بيعها لمجموعة من السندات الحكومية كغطاء لهذا الإصدار بدلا من المقابلات الأخرى من الذهب والعملة الصعبة.

ومن بين الدول التي قامت بتبني هذه السياسة ، هي الدولة الجزائرية ،حيث أدخلتها كتعديل جديد في قانون النقد والقرض لسنة 2017 ،وذلك كردة فعل للصدمة البترولية العنيفة سنة 2014 ، والتي بسببها حدث عجز في ميزانيتها العامة .

إلا أن هذه السياسة لم تلقى كل الترحيب، فهناك من رأى بأنها ستدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة هو في غنى عنها إن لم يتم استغلالها كما يجب ، ألا وهي دوامة التضخم .

إشكالية البحث:

من الطرح السابق يمكننا صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الاقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال هذا السؤال الرئيسي، نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية:

_ ماهي أسباب وظروف لجوء الجزائر لسياسة التمويل بالعجز؟

_ ماهي العلاقة التي تربط التمويل بالعجز و التضخم؟

_ ماهي مختلف الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للحد من تداعيات وآثار هذه السياسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة ،تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

_قد تؤدي سياسة التمويل بالعجز إذا لم تتوفر فيها شروط معينة إلى التضخم.

الفرضيات الفرعية:

_ هناك العديد من الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني سياسة التمويل بالعجز؛

_ هناك علاقة وثيقة بين سياسة التمويل بالعجز و التضخم؛

_ نظرا لآثار وتداعيات هذه السياسة ،اتخذت الجزائر حزمة من الإجراءات للحد من آثارها السلبية.

مبررات اختيار موضوع البحث:

من أهم الأسباب التي كانت وراء اختيار الموضوع:

_ الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع ؛

_ موضوع جديد؛

_ محاولة خلق قيمة مضافة فيما يخص هذا الموضوع؛

_ محاولة البحث في التطورات الاقتصادية والنقدية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

_ التعرف إلى أهم التطورات التي حدثت على الموازنة العامة؛

_ بيان أهمية سد عجز الميزانية العامة؛

_تسليط الضوء على أحد أهم الطرق الحديثة لتمويل عجز الموازنة العامة ؛

_ معرفة العلاقة التي تربط كل من سياسة التمويل بالعجز والتضخم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ستسلط الضوء على إحدى موضوعات الساعة في الاقتصاد الجزائري والعالمي ، فالأمر يتعلق هنا بسياسة التمويل بالعجز ، وتفعيل أدواتها لتمويل العجز، وتصحيح التوازن في

الميزانية العامة ، فمن شأن هذه الأخيرة أن تؤثر في الاقتصاد الجزائري ، وذلك في ظل تبني الحكومة الجزائرية لهذا النهج كحل استثنائي لمساعدة الاقتصاد الجزائري على تجاوز ضغوطات الصدمة البترولية التي عاشها ومزال يعيشها إلى يومنا هذا.

حدود البحث:

الحدود الجغرافية: الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة تطبيق التمويل بالعجز (التمويل غير التقليدي) في الاقتصاد الجزائري من سنة 2017 إلى غاية 2021، لكن للتمكن من تحديد أثر التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر ، تم تحديد الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2019. وذلك للوقوف على تطور حالة الموازنة العامة قبل اللجوء إلى هذه السياسة .

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما تم اتباع المنهج التاريخي.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في إنجاز هذا البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

_ صعوبة إسقاط الموضوع على الاقتصاد الجزائري وذلك نظرا لقصر فترة تطبيق هذه السياسة في الجزائر؛

_ نقص المعلومات الميدانية والتقارير و الإحصائية المساعدة في إنجاز البحث.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا:

_ الفصل الأول: سياسة التمويل بالعجز والتضخم والذي سيتم التناول فيه الأدبيات النظرية حول سياسة التمويل بالعجز و التضخم انطلاقا من المفاهيم الأساسية حول هذه السياسة وأسباب اللجوء إليها، والآثار المترتبة عليها ، وسوف يتم كذلك التطرق كذلك إلى ماهية التضخم ، ثم النظريات المفسرة له ، وفي مبحث ثان، العلاقة بين التمويل بالعجز والتضخم من خلال دراسة علاقة كل من التمويل باللجوء إلى الجمهور، و التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد، و في الأخير، مراجعة بعض الدراسات العلمية السابقة التي تناولت نفس الموضوع ودراستها دراسة نقدية.

_ الفصل الثاني: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر، والذي سوف يتم التطرق فيه إلى تحليل تطور طبيعة الموارنة العامة في الجزائر ، ثم إلى واقع سياسة التمويل بالعجز في الجزائر انطلاقا من

التأسيس القانوي لهذه السياسة ، و أسباب اللجوء لها و إجراءات تطبيقها ، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أثر سياسة التمويل بالعجز على بعض المؤشرات ذات الصلة بالجانب النقدي مثل: (الكتلة النقدية ، احتياطي الصرف، أسعار صرف الدينار الجزائري)، ثم مؤشر الدراسة " التضخم".

الفصل الأول:

سياسة التمويل بالعجز والتضخم

تمهيد الفصل الاول:

تعاني معظم دول العالم من عجز موازنتها العامة، وهذا الأمر دائما ما يعكس عدم قدرة إيراداتها العامة على تغطية نفقاتها العامة، مما يجعلها في محاولات دائمة ومستمرة لتصحيح هذا الخلل.

وتعد سياسة التمويل بالعجز من أبرز الحلول المطروحة في الآونة الأخيرة، وذلك كونها ترسي فكرة التمويل الداخلي، وتغني الدول عن الاستنجاد بالأطراف الخارجية، والتي في كثير من الأحيان تؤزم الوضع بدل تصحيحه، وما يصب كذلك في صالح هذه الطريقة التمويلية، أنها تكون علاقة بين السياسة المالية والنقدية، من خلال قيام الحكومة عبر خزينتها العمومية بالتنسيق مع البنك المركزي، باعتباره المصدر الأخير للإقراض لتمويل عجزها عبر إصدار نقدي جديد. من خلال هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سياسة التمويل بالعجز والتضخم.
- المبحث الثاني: العلاقة بين سياسة التمويل بالعجز والتضخم.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الاول: الأدبيات النظرية حول سياسة التمويل بالعجز والتضخم

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية سياسة التمويل بالعجز، وأسباب اللجوء لهذه السياسة، ثم ماهية التضخم، والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: ماهية سياسة التمويل بالعجز

يمكننا الوصول لمفهوم سياسة التمويل بالعجز من خلال مجموعة من التعريفات، كما يجب الإشارة كذلك إلى أن هذا النوع من التمويل يحمل عدة تسميات أخرى كالتمويل غير التقليدي، والتمويل التضخمي، والاصدار النقدي بدون غطاء، والإصدار النقدي الجديد.

أولا: تعريف سياسة التمويل بالعجز

سنتطرق هنا لعدة تعاريف لسياسة التمويل بالعجز، والتي تصب كلها في نفس المعنى.

التعريف الأول : هو قيام الدولة التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة، في بعض الأحيان باللجوء إلى إصدار كمية جديدة من النقود بدون تغطية (الإصدار النقدي دون تغطية)، وهذا ما يعرف بالتضخم المالي أو التضخم الاقتصادي ، والذي مفاده أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود بيد العناصر الاقتصادية ؛ ينجم عنها زيادة إقبال هاته الأخيرة على شراء السلع والخدمات بطريقة مفاجئة ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للنقود،[1] لاعتماده على مصادر تضخمية بدلاً من الارتكاز على مدخرات حقيقية، فهو من الأدوات المقصودة التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية. [2]

التعريف الثاني: تعتبر سياسة التمويل بالعجز سياسة نقدية غير تقليدية يقوم فيها البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، من أجل سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار السندات الحكومية بدون قيود، أو مجازفة وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز التنمية الاقتصادية.[3]

يمكننا تعريف سياسة التمويل بالعجز: بأنها عملية تهدف الحكومة من خلالها لتمويل عجز موازنتها العامة، عن طريق الإصدار النقدي الجديد، لمدة معينة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية مقابل تمويله للخزينة.

---

[1] عبد القادر شلالي، العجز الموازني كألية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000_2015 "،**مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، جامعة البويرة، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2018، ص 113.

[2] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر _ تونس"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص95.

[3] أنفال نسيب، التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، **المجلة الاقتصادية المالية البنكية وادارة الأعمال**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد05، العدد01، 2019، ص15.

ثانيا: أدوات سياسة التمويل بالعجز (التمويل غير التقليدي)

يمكننا حصر أدوات التمويل غير تقليدي فيما يلي:

1.**التيسير الكمي أو التسهيل الكمي Quantitative Easing أو(QE):**هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)، وقد تم استخدام التسهيل الكمي(QE1 ب1700مليار دولار) للتخفيف من أثر الأزمة المالية من 2008-2009 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة،[1] و يتم استعمال أداة التيسير الكمي لما يكون معدل الفائدة قصير الأجل قريب من الصفر، ولما تطول حالة الانكماش.[2]

2.أسعار الفائدة الصفرية: هو إجراء وقائي واستثنائي، يستخدم لتفادي الانكماش ،أي الانخفاض شبه العام للنشاط الاقتصادي و لأسعار السلع والخدمات على مدار شهور أو سنوات عديدة ،[3] و يبدو الأمر للوهلة الأولى غير منطقي، فما الذي قد يدفع أي شخص إلى إقراض النقود في مقابل عائد اسمي سلبي ،ما دام بوسعه الاحتفاظ بالنقود ببساطة ولا يخسر القيمة الإسمية على الأقل، والواقع أن المستثمرين رحبوا لفترة طويلة بالعائدات المترتبة عن أسعار الفائدة بالقيمة الحقيقة (عكس الاسمية)، فعندما تحتفظ بحساب شيكات أو حساب جاري بنك بسعر فائدة صفر، كما يفعل أغلب الأفراد في الاقتصادات المتقدمة ، يصبح العائد الحقيقي سلبيا، فبعد عام من الآن تشتري لك كميات من السلع أقل مما يمكنك شراؤه بها اليوم.[4]

3. التسهيل النوعي(الائتماني): يشمل التسهيل النوعي على زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية، ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل: سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (أصول غير تقليدية) للسماح للبنك المركزي للوصول إلى السقف المحدد لمعدل الفائدة المحدد.[5]

---

[1] صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، جامعة سوق أهراس ، الجزائر، العدد 4 ، 2013، ص ص64 - 65.

[2] محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي ، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007 -2008)، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، مجلد 6، العدد 1، جوان 2019، ص 212.

[3] أحمد بلوافي وعبد الرازق بلعباس ، **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** ، الملتقى الدولي الثاني، جامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، يومي 5 و6 ماي 2009 ، ص23.

[4] نوريل روبيني، **سياسة الفائدة الصفرية سبيل سيء لحفز النمو**، شوهد بتاريخ 2019/12/21 ، على الرابط : https://www-aljazeera.net.cdn.ampproject.org ،الساعة : 20:00.

[5] نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة ، فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوربي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوربية ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الرابع والأربعون، 2015، ص320.

ثالثا: أهداف سياسة التمويل بالعجز

تنطوي على استخدام سياسة التمويل بالعجز أو التمويل غير التقليدي، مجموعة من الأهداف الإيجابية على المتغيرات الاقتصادية خاصة في الظروف الصعبة كـ: حالة الأزمات، ومن بين أهم هذه الأهداف نجد ما يلي: [1]

1. **التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل** :قيام البنوك المركزية بشراء الأصول طويلة الأجل يسبب انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها، مما يساهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل، وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل؛
2. **التقليل من مخاطر أسعار السندات:** حيث تتعرض أسعار السندات لخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك خلال طول مدة السند، ولهذا فمن أهم الاعتبارات لبرامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات، خاصة منها السندات السيادية التي تؤثر إيجابا على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق.
3. **تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية:** حيث أن عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أنه وبتبني سياسة التمويل بالعجز يعمل على تحييد هذا الخطر ويحمي أصولها من الانهيار والحد من انتقال تداعيات هذا لمناطق أخرى من العالم في ظل العولمة المالية؛
4. **تحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق زيادة الإقراض المصرفي والمعروض النقدي:** وبالتالي رفع معدل التضخم إلى مستويات مستهدفة، وهذا هو أهم هدف مستهدف من وراء تطبيق هذه السياسة.
5. **تهدف سياسة التمويل بالعجز عموما إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:**[2]

أولا: تغيير مسار التدفقات المالية من أدوات الاستثمار الثابتة إلى القطاعات الإنتاجية، التي توفر فرص عمل وترفع من حجم الصادرات؛

ثانيا: خفض سعر صرف العملة لزيادة القوة التنافسية للبضائع الوطنية مقارنة بنظريتها من دولة لأخرى في السوق المحلية والعالمية، كلما زاد المعروض النقدي من عملة ما، انخفض سعر صرف العملة؛

ثالثا: تسهيل الائتمان البنكي وتوفيره بما يكفي لبعث النشاط الاقتصادي (إنتاج، تشغيل، تصدير...)، بنسب فائدة مغرية تقريب معدومة أو معدومة لطالبي القروض البنكية، وهو ما يعزز الثقة المفقودة في النظام المالي.

---

[1] العشي وليد وصديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد6، جوان 2018، ص ص256-257.

[2] زيوان سامية ، **تقييم الية التسيير الكمي بين الدول المتقدمة والنامية بالإشارة الى حالة الجزائر في الفترة 2001_2018**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، الجزائر2018_2019، ص70.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز والأثار المترتبة عليها

لقد تعددت الأسباب التي تدفع العديد من البلدان إلى تبني هذه الأداة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، ورغم كل هذه الدوافع، إلا أن تنفيذها سيؤثر على مجموعة من المؤشرات وقد يسبب خطرا في الاقتصاد.

أولا: أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز

يتبلور أهم سبب للجوء لسياسة التمويل بالعجز في عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك لوجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة، ومعدلات نمو الإيرادات العامة، والجدير بالذكر أن تزايد معدلات الإنفاق العام في مختلف الدول ترجع إلى ما يلي:[1]

_ اتساع نطاق نشاط القطاع العام، ومن ثم تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت؛

_ تزايد نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات العامة الاجتماعية؛

_ انتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية، ويقصد بالعمالة الحكومية :العاملين في الحكومة المركزية والحكم المحلي، فضلا عن غير المالي؛

_ التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع، ويعد ذلك ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم.

بالإضافة لتزايد الإنفاق العام من جهة، هناك ضعف في الايرادات من جهة أخرى، وذلك راجع إلى ما يلي:[2]

_ الجمود الضريبي وعدم تطويره وتطويعه في خدمة أهداف التنمية في أضعاف موارد الدولة السيادية، حيث أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات التي لا لزوم لها، مما يضعف من حصيلتها، كما يتدنى المستوى المهني والتقني للمشتغلين في الجهاز الضريبي، وتتفشى بينهم البيروقراطية وبطء الإنجاز؛

_ تدهور موارد الدولة السيادية وتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام التي تصدرها خاصة الدول النامية، فمع تردي هذه الأسعار، تخسر الدول الكثير من الموارد المالية.

---

[1] علوش سارة، **أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والأزمة المالية "دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص30.

[2] حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات والحلول، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والستون، مايو/ ايار2007، ص10.

ثانيا: أثر سياسة التمويل بالعجز على بعض المتغيرات الاقتصادية

رغم أن سياسة التمويل بالعجز جاءت لترجع التوازن للميزانية العامة، إلا أن ضخها لنقود من العدم (بدون أي مقابل)، جعلها تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ومن بين هذه التأثيرات نجد ما يلي:

أ – أثر التمويل بالعجز في التضخم :

يقوم البنك المركزي بخلق الأموال عن طريق إجراء عمليات شراء ضخمة للأصول المالية (بما في ذلك السندات الحكومية)، الهدف منها هو ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد، من أجل تحفيز النشاط والنمو الاقتصادي ،ورفع معدل التضخم لمنع الاقتصاد من الوقوع في الانكماش ،[1] إلا أن زيادة حجم النقود المتداولة لدى الأفراد، سيؤدي إلى زيادة إنفاق هذه المبالغ على شراء المزيد من السلع والخدمات المختلفة، ويعني ذلك أن زيادة كمية النقود المتداولة أدت إلى تنشيط الاقتصاد، والإفراط في زيادة حجم النقود المتداولة ؛ ستؤدي إلى عجز في الناتج الكلي أي العرض الكلي عن تلبيته الطلب الكلي، ومن ثم تظهر مشكلة التضخم أو ما يسمى (الفجوة التضخمية).[2]

كما يرى بعض المراقبين أن مشتريات البنك المركزي من الموجودات المالية، سيؤدي إلى تنشيط وتوسيع عمليات الإقراض التي ستقوم بها البنوك التجارية، وهذا يحفز الاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى التضخم.[3]

ب –أثر التمويل بالعجز في أسعار الصرف:

إن زيادة مؤثرات التضخم، التي هي أحد أهداف التمويل بالعجز، وأحد نتائجه ستنعكس على أسعار صرف العملات (سعر الصرف الحقيقي)، التي هي النتيجة الطبيعية للتضخم، وتؤثر هذه السياسة على معدلات صرف العملة، من خلال تأثيرها المباشر على معدلات الفائدة، وغير مباشر على التضخم وعلى الحسابات الجارية، وأدى تراجع معدلات التضخم وارتفاع الفوائض في الحسابات الجارية اليابانية، إلى الغاء تأثير تراجع معدلات الفائدة.[4]

---

[1] Safia Zardani, La Stratégie de Financement non Conventionnel et son Impact Socio-économique en Algérie, Journal Revue Stratégie et développement, Université de Mouloud Mamari , Tizi Ouzou, , Algérie ,Volume: 09 / N°: 16 ، 2019, P:257.

[2] مولاي بوعلام، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970–2015، **مجلة معارف**، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، العدد 21، ديسمبر 2016.

[3] علالو عبد الصمد وبوملاح أسامة، **الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية "دراسة تجربة التسيير الكمي وأسعار الفائدة السالبة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 2017–2018 ، ص 74.

[4] سعود بن هاشم جليدان، **تأثيرات التسيير الكمي على معدل صرف العملة**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، شوهد بتاريخ2019/12/19، على الرابط:s2.aleqt.com/9566 ، الساعة 16:00

ج – أثر التمويل بالعجز في سعر الفائدة:

يقوم البنك المركزي بخفض معدلات الفائدة على المدى القصير والطويل، وتقريبها من معدل الفائدة الأساسي،[1] عندما يلاحظ بطء في معدلات النمو الاقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة، لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام، لتصل إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي.[2]

د – أثر التمويل بالعجز في عرض النقد:

تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد عجز الموازنة العامة ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات، تعترف فيها بمديونتها له تسمى أذونات الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم هذه النقود في تغطية تكاليف الأنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات.[3]

ثالثا: سلبيات سياسة التمويل بالعجز

يمكن تلخيص الأخطار التي تنجم عن هذه السياسة في النقاط التالية:[4]

_ زيادة الكتلة النقدية بدون مقابل إنتاجي يفجر ظاهرة التضخم؛

_ تدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وتضرر المبادلات الخارجية؛

_ زيادة الإنفاق، وخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار الأجنبي؛

_ التقشف الميزاني؛

_ ارتفاع معدلات البطالة؛

_ تدهور التصنيف الائتماني للدين السيادي، وصعوبة الاستدانة الخارجية.

---

[1] مسيليتي نبيلة وأخرون، التمويل غير التقليدي بالجزائر–واقع وافاق– ،**مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،الجزائر،العدد1، 2018، ص4.

[2] نوفل سماعيلي، فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص317.

[3] نصيرة بهلولي، **التمويل غير التقليدي كألية لتغطية عجز الميزانية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص ص7–8.

[4] عفاف بعتروس، **أثر التمويل التضخمي على التوازن الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف ،جامعة 20أوث 1955 سكيكدة، الجزائر، 2019/2018، ص7.

المطلب الثالث: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من بين الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي، وقد لاقت اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار على الاقتصاد، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين هؤلاء الاقتصاديين حول تعريف موحد يلقى قبولا عاما في الفكر الاقتصادي.

أولا: تعريف التضخم

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحد للتضخم، لهذا سنذكر مجموعة من التعاريف.

تعريف التضخم: عبرت أغلب التعاريف عن تأثرها بالنظرية الكمية للنقود، حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة للتضخم أبرزها؛ أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود، كما عرفه عدة اقتصاديون كما يلي:[1]

بيرو: "التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات".

كورتير: "التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع".

مارشال: "التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار".

كلوز: "التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار، الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك أو دافع".

بيجو: "تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج".

تعريف أخر للتضخم: هو النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار.[2]

ويعرف أيضا: هو الارتفاع المستمر والملموس في الأسعار، بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي (فائض في الطلب وعجز في العرض).[3]

---

[1] دبات أمينة، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة اي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014_2015، ص69.

[2] علي يوسفات ،عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة من (1970_2009)"، **مجلة الباحث** ، العدد11، جامعة أدرار، الجزائر، 2009، ص68.

[3] سمير شيبان وأحسن عثماني، أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1986-2014)، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد السابع، الجزء الاول، جوان 2017، ص540.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم: هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، فيؤدي ذلك الانخفاض النقدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ولكن مجرد الارتفاع في أسعار السلع، لم يعد وحده سببا في حصول التضخم.

ثانيا: أنواع التضخم

توجد تقسيمات عديدة للتضخم، فقد يتم تقسيمه من حيث: أسباب حدوثه، وإمكانية ظهوره، وسرعة ارتفاع الأسعار، فضلا عن التضخم المستورد، وسوف نعرض لهذه الأنواع بإيجاز كما يلي:

1. تقسيم التضخم من حيث أسبابه: ينقسم التضخم وفقا لذلك إلى نوعين: [1]

1-1 التضخم بسبب الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم، بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي منها، مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار، والزيادة في الطلب الكلي، قد تكون راجعة إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي، أو نتيجة للإفراط في الإصدار النقدي؛

1-2 التضخم بسبب العرض: يحدث هذا النوع من التضخم، بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب على ذلك في النهاية، من زيادة معدلات البطالة، وارتفاع مستوى الأسعار.

2. تقسيم التضخم من حيث سرعة ارتفاع الأسعار: في هذا التقسيم نجد ثلاث أنواع للتضخم هي: [2]

2-1 التضخم الزاحف: ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيئ في الأسعار، حتى خلال المراحل التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلا، ويعد من أخف أنواع التضخم، ويرى بعض الاقتصاديين أنه ليس ضارا بالاقتصاد القومي، بل مفيد في بعض الأحيان، حيث يدعو البعض منهم إلى التضخم الزاحف، حتى يمكن تحريك الاقتصاد القومي وإبعاده عن حالة الجمود (Stagnation)، ومنهم من ينظر إلى هذا التضخم بأنه ظاهرة خطيرة، ويجب أن يقتل في المهد.

2-2 التضخم السريع: وهو ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار ويحدث بسرعة كبيرة، ويترتب عليه تدهور قيمة العملة، حيث تنخفض قيمة النقود بصورة كبيرة جدا، وتكون الفائدة الحقيقية سالبة، وتقاس بالفرق بين سعر الفائدة النقدي ومعدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الإدخار، وتظهر عملية الاكتناز وشراء السلع المعمرة والعقارات، وحدث هذا النوع من التضخم في إيطاليا والبرازيل خلال الفترة (1970-1980).

[1] السيد محمد السريتي وعلى عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص243.

[2] نفس المرجع السابق.

2-3 التضخم الجامح: يعد هذا النوع من التضخم من أخطر أنوع التضخم، وأشدها ضررا على الاقتصاد الوطني، وذلك للارتفاع السريع والمتوالي في المستوى العام للأسعار وبشكل ملحوظ، وذلك في الأجل القصير[1]

3.تقسيم التضخم من حيث مصدره: والمقصود به إن كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية، أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية، أي أنه مستورد.

3-1 التضخم المحلي: وهو تضخم داخلي، ويحصل هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، والتي تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.[2]

3-2 التضخم المستورد: يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبالخصوص بين الدول الصناعية والدول النامية، بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ما يجعلها بحاجة إلى التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع، وهذا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها.[3]

4.تقسيم التضخم من حيث امكانية ظهوره: ينقسم التضخم وفق هذا المعيار إلى نوعين.

4-1 التضخم المكبوت: هي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع، من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون إنفاق كلي وارتفاع الأسعار.[4]

---

[1] محمد كمال حسين رجب، أثر **السياسة الانفلاقية في التضخم في فلسطين**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ،2011، ص7.

[2] حلقوم الحاج، **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي "دراسة حالة شركة الاسهم الرياض_ سطيف_"**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،2009 /2010، ص10.

[3] علو مسعودة ويوسف مرزوق، **أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم "دراسة قياسية لحالة الجزائر"**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر،2016/2015، ص ص46-47.

[4] معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، **نشرة اضاءات مالية ومصرفية**، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد3، أكتوبر 2012، ب ص.

4-2 التضخم الصريح أو الحر (الظاهر): يتميز هذا النوع بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة، دون قيام الدولة بأية إجراءات للحد من هذه الارتفاعات، وترتفع الأسعار هنا استجابة لفائض الطلب، أي بصورة تلقائية.[1]

ثالثا: سياسات الحد من التضخم

يتطلب إتباع الإجراءات الخاصة للحد من التضخم تحديد أسبابه، ثم الانطلاق لوضع السياسة الكفيلة بتطويقه، عبر السياستين المالية والنقدية، ويمكن تلخيص إجراءات تلك السياستين بما يأتي" :

1) إجراءات السياسة المالية للحد من التضخم الاقتصادي:

هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية يمكن أن تستخدما للحد من التضخم، هما: الإنفاق الحكومي والضرائب. ففي أوقات التضخم، ينبغي تقييد الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى خفض الطلب الكلي بشقيه: الاستهلاكي والاستثماري، بشكل يؤدي إلى خفض الأسعار والغرض من ذلك: هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي، ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الانكماشية. [2]

2) إجراءات السياسة النقدية للحد من التضخم الاقتصادي:

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم، وتتلخص تلك الأدوات بـــ:

- استخدام عمليات السوق المفتوحة؛ إذ يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية بصفته بائع للأوراق المالية إلى البنوك التجارية، وهذا يؤدي إلى انخفاض احتياطاتها النقدية، وتدني قابليتها على الإقراض، والتوسع في منح الائتمان، وهذا بدوره يحد من التوسع في عرض النقد[3].

- استخدام نسبة الاحتياطي القانوني؛ إذ تؤثر على ما تبقى من وديعة لدى البنوك التجارية، وبالتالي ستؤثر على مقدرة البنوك على الإقراض، وتوفير السيولة النقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.[4]

---

[1] سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر،2017/2016، ص93.

[2] صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، دار الايام لنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص44-45.

[3] بن البار محمد ، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986_2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر، 2017/2016 ، ص77 .

[4] دحان كنزة وسلوكي كريمة، **فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أحمد دراية ،ادرار ،الجزائر ، 2017/2016، ص17.

- تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم بين البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ تعمل على رفعه وبالتالي خفض الائتمان الممنوح البنوك التجارية، وبالتالي خفض عرض النقد ورفع سعر الفائدة وبالتالي خفض الأسعار.[1]

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

إن تعدد محاولات الاقتصاديين في الوقوف على تعريف ظاهرة التضخم، دائما ما يفسر وجود نظريات عديدة لتفسير تلك الظاهرة، فالفكر الكلاسيكي؛ تطرق لتعريف هذه الظاهرة، من خلال مجموعة من المعادلات تدور كلها حول النظرية الكمية للنقود، بينما رأى الفكر الكنزي جانبا أخر لتعريف هذه الظاهرة، وفيما يأتي أهم هذه النظريات:

أولا: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

يعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون في تفسيرهم لظاهرة التضخم، إلى مجموعة من المعادلات والتي تدور كلها حول "النظرية الكمية للنقود"، وهذه المعادلات تتمثل في:

1_ معادلة المبادلات (معادلة فيشر):

وتنص هذه المعادلة على: $MV=PT$

M= عرض النقود، وهو متغير خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركز.

V= سرعة تداول النقود، وهي متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية ،لإنجاز المعاملات خلال مدة زمنية معينة.

P= المستوى العام للأسعار.

T= حجم المعاملات ، وهو دالة في مستوى الدخل.

إذ يقيس الجانب الأيسر من هذه المعادلة مقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد، الذي يجب أن يتساوى مع الجانب الأيمن، والذي يتمثل بالقيمة النقدية للناتج القومي. وعلى ذلك، فإن قيمة PT ستكون متساوية لقيمة التدفق النقدي، الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود **V**.[2]

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي وطه مهدي محمود، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] زياد عز الدين طه طالب وكيلان اسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والاثار المتوقعة منها مع اشارة الى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2013)، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 11، العدد33 ،2015، ص 190–191.

ويفترض فيشر أن:[1]

_ سرعة دوران النقود تعتبر ثابتة خلال الفترة القصيرة، حيث تتحدد سرعة دوران النقود بسلوك الفرد في تنفيد معاملاتهم، وعادات الدفع في المجتمع، وهي عادة تكون ثابتة على الأقل في الفترة القصيرة؛

_ حجم المعاملات ثابت خلال الفترة القصيرة نتيجة لافتراض التوظيف الكامل، حيث حجم الناتج يعادل دائما إنتاج التوظيف الكامل؛

_ يتحدد العرض النقدي من جانب السلطات النقدية، وتستطيع دائما التحكم فيه.

إذا فالعلاقة بينهما علاقة طردية، أي لو زاد عرض النقود بنسبة 20%، فان ذلك يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة20%، ويحدث العكس تماما، إذا انخفض عرض النقود بنسبة مقدارها10%، فان هذا من شأنه تخفيض المستوى العام للأسعار بنسبة10%، وهذا يعني أن التغير في عرض النقود سيترك أثره بالمقدار نفسه على المستوى العام للأسعار،[2]

2_ معادلة الارصدة النقدية (معادلة كامبردج):

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، والتي تحددها الأفراد لأغراض المعاملات وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية: $\mathbf{Md = P\,(KY)}$

Md: تمثل كمية النقود (عرض النقود).

P : تمثل المستوى العام للأسعار.

Y: تمثل الدخل القومي الحقيقي.

K:الطلب على النقود.

تقوم معادلة كامبردج على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة.[3]

[1] إيمان عطية ناصف ،**النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية مصر،2008، ص91.

[2] زياد عبد العزيز طه طالب، مرجع سبق دكره، ص191.

[3] بن كبوش حنان وميرة ايمان، **أثر السياسة النقدية على التضخم** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، المركز الجامعي لعين تموشنت معهد العلوم الاقتصادية ،الجزائر، 2018/2017، ص ص37-38.

وهذا المفهوم شكل نقطة مركزية في نظرية الاقتصاديين من كمبريدج:[1]

_ التقليديون الأوائل، رأوا أن التساوي حتمي ودائم بين الادخار والاستثمار، وبالتالي فإن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لتسهل عملية التبادل، أي تسوية المبادلات؛

_ التقليديون المحدثون من مدرسة كمبريدج، حاولوا كما فعل فيشر، من برهنة تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار، إلا أنهم اعتبروا أن الطلب على النقود ينشأ نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل، كما قد ينشأ الطلب بالنظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة، أي كأدوات للمدفوعات الآجلة؛

ومن هنا نستنتج أن التغيرات في الكتلة النقدية (M)، يرافقها تغيرات موازية لها في أي من الأحجام الثلاثة في القسم الأيمن من المعادلة، بمعنى أن أي زيادة في كمية النقود، ممكن أن تؤدي إما إلى ارتفاع الأسعار (P)، وإما إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي(Y)، وإما إلى زيادتهما في نفس الوقت.

3_ النظرية الكمية المعاصرة (معادلة ميلتون فريدمان)

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة" ميلتون فريدمان "النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات" فريدمان "في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد الدول الرأس مالية في السبعينات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركود بحيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار ،تزايد معدلات البطالة، وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينية ، وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية، هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية" فريدمان "على مبدأين:[2]

_ المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود؛

_ التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود، أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

---

[1] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2006، ص ص244-246.

[2] خلاص أسماء، **أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر" دراسة تحليلية وتنبئية في أفاق 2022**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر،2018/2017، ص22.

إذا فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج، وسرعة تداول النقود، عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.[1]

وهذا الكلام أكده فريدمان وانا وارتز في التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1867-1960)، حيث لاحظ كل منهما أن الانكماش النقدي قد حدث باستقلال تام، وبمعزل عن التغيرات المعاصرة في الدخل، أو الأسعار، الأمر الذي دفعها إلى الاستنتاج بأن التغير في مستوى العرض من النقود هو "السبب"، وليس "النتيجة" للركود الاقتصادي.[2]

ثانيا: تفسير التضخم في الفكر الكنزي

إن نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكينزي ،الذي احتواه كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف و الفائدة والنقود "،يمكن أن نطلق عليها نظرية فائض الطلب، فقد رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، و سعر الفائدة ، و الادخار ، والاستثمار ، و قانون ساي ، و قام باستخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب و العرض على المستوى الكلي، أين يتحدد المستوى التوازني لمستوى التوظيف، و الدخل القومي الحقيقي بالطلب الكلي الفعال، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي حيث الطلب الكلي الفعال، يعني المستوى التوازني للإنفاق القومي. كما تشير الأدبيات إلى أن التضخم يأتي من عدة أسباب تصنف عادة إلى مجموعتين، تتصل إحداهم بالطلب التجميع (الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي)، بينما تتعلق الأخرى بعوامل العرض على وجه التحديد، وترى النظرية الكينزية؛ أن أحد أسباب التضخم يتمثل في: التوسع في الطلب التجميعي بمعدلات تفوق معدلات النمو في العرض.[3]

يعبر التضخم عن الخلل في التوازن سواء بارتفاع الطلب الكلي بوتيرة أعلى من العرض الكلي، أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، كما يمكن التعبير عن الفجوة الحاصلة بين الطلب الكلي الفعال، والحجم الكلي من السلع المعروضة عند مستوى الاستخدام الكامل، تتمثل تلك الفجوة بارتفاع مستوى الأسعار السائدة.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص- ص(22،24).

[2] أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة العربية الأولى ،2007، ص 225.

[3] حاتم أمير مهران، **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادين**، جامعة الجزيرة ، المعهد العربي للتخطيط ، قسم الاقتصاد ، واد مدني، السودان،2007 ، ص5 (بتصرف).

[4] مسعود ميهوب ويوسف بركان، محددات التضخم في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990_2014)، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زياني عاشور ،الجلفة ،الجزائر، الجزء الثاني، العدد27،جوان 2017، ص8.

وقد أكدت النظرية على أهمية حالة التوازن في الاقتصاد، حيث يصبح للطلب الزائد أهمية في إحداث التضخم في ظل استغلال كل الموارد في الاقتصاد، بينما تتلاشى تلك الأهمية إذا كانت هنالك موارد غير مستغلة. وفي هذه الحالة، يصبح بالإمكان التوسع في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد دون التأثير على الأسعار، بينما يمكن أن يشهد الاقتصاد تضخما طفيفا مؤقتا خلال تحركه من نقطة توازن عام إلى أخرى.[1]

كما أرجع كينز الارتفاع في معدل التضخم، إلى فائض الطلب الكلي عند مستوى معين من الناتج، والتشغيل والمستوى العام للأسعار . وميز بين مرحلتين:[2]

- مرحلة التشغيل غير الكامل (الناقص)؛
- مرحلة التشغيل الكامل؛

وفي الحالتين فإن زيادة الإنفاق العام وارتفاع عرض النقود، يؤدي إلى الميل إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات التي لا يمكن الاستجابة له عند حد معين، ما يؤدي إلى تشكيل فجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

[1] حاتم أمير مهران ، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] ميس توفيق مسلم، **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في سورية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015، ص 32.

المبحث الثاني: العلاقة بين التمويل بالعجز والتضخم

يحدث في كثير من البلدان عجز في الموازنة العامة، حيث يتحول هذا العجز إلى مشكلة يمكن تفاديها من خلال تمويله بمختلف مصادر التمويل الممكنة والمتاحة ، إلا أن هذه المصادر يمكن أن تنعكس سلبا على بعض المؤشرات الاقتصادية ،أو لنقل بالتحديد مؤشر التضخم حيث أن هذه السياسة لها علاقة بالتضخم ، فتتحدد هذه العلاقة بنائنا على شكل التمويل الذي يتم تبنيه ، فهناك من البلدان من يتوجه إلى التمويل من خلال الاقتراض الخارجي ،وأخرى تلجأ للاقتراض الداخلي ، ونحن في هذا المبحث سنسلط الضوء على سياسة تمويل العجز من خلال التمويل الداخلي (الاقتراض المحلي) ،وذلك من خلال طريقتين هما: التمويل باللجوء إلى الجمهور ، والتمويل من خلال الاقتراض من البنك المركزي، أو بما يعرف بالإصدار النقدي الجديد .

المطلب الأول: طريقة التمويل باللجوء إلى الجمهور وعلاقته بالتضخم

هنا سنتطرق لأحد السبل التي تلجأ لها الحكومة من أجل تغطية نفقاتها العامة، من خلال قيامها بإصدار السندات الحكومية، وطرحها للاكتتاب الموجه للقطاع الغير مصرفي(الجمهور)، وعلاقة هذا النوع من التمويل بمؤشر التضخم.

اولا: تمويل باللجوء إلى الجمهور (إصدار السندات للعامة)

تصدر الحكومة الأوراق المالية الحكومية وتشكل هذه الأوراق المالية إقراراً بالذين من جانب الدولة للجمهور. فهي تجسد التزام الدولة بالسداد في المستقبل (المبلغ المقترض) بالإضافة إلى الفائدة إن وجدت،[1] وتهدف الحكومة من وراء ذلك الإصدار، إلى تمويل احتياجاتها الجارية أو التأثير على السوق النقدية بامتصاص السيولة،[2] وذلك بهدف التأثير في عرض النقود وفقا إلى متطلبات الحياة الاقتصادية، والإمساك بزمام المبادرة في يدها بشكل دائم؛ وتسمح لها بحقن العملة الوطنية، أو سحبها من القاعدة النقدية بالقدر والوقت المناسبين.[3]

---

[1] Lounis Moussa , *Maîtrise et financement du déficit budgétaire en* Algérie *durant* la *période* 2005-2016 *Analyse et constats* , Un agenda prévu pour une maîtrise, Majeure financière, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion. Université MOULOUD MAMMERI, TIZI OUZOU,2016/2017 , P:53 .

[2] علام عبد النور ، **دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،2012/2011، ص9.

[3] عبد الحسن جليل الغالبي، **السياسة النقدية في البنوك المركزية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015، ص198.

وينصرف مفهوم الاكتتاب العام لسندات القروض بشكل أساسي ؛إلى عرض الدولة لهذه السندات على الجمهور مباشرة ومن دون أي وسيط ، إذ تلجأ إلى إتباع طريقة الاكتتاب العام، فإنها تنطلق أساسا من قناعتها بثقة الأفراد بها، وبمقدرتها المالية على سداد قيمة هذه السندات في الوقت المحدد لها ، والدولة قد تطرح سندات القرض للاكتتاب العام دفعة واحدة ،أو على عدة دفعات ،وبحسب تقديراتها لمدى إقبال الجمهور على الاكتتاب ، وفي هذه الطريقة ؛يتقدم كل من يريد شراء كمية من هذه السندات بطلب اكتتاب مبينا فيه عدد السندات التي يريد شراءها, وتتم عملية الاكتتاب خلال مدة معينة ، وبعد اقفال الاكتتاب تحصي المبالغ المكتتب بها ،ثم تلي ذلك تخصيص السندات على المكتتبين، وإذا ما فاقت مبالغ الاكتتاب مبلغ القرض المحدد ،فإن الدولة عادة تستطيع أن تقلل من اكتتاب الأفراد الكبيرة ،فاسحة المجال لصغار المكتتبين للمساهمة في شراء سندات القرض.[1]

ثانيا: علاقة التمويل عن طريق اللجوء للجمهور بالتضخم

يشترط لنجاح الاقتراض الحكومي من الأفراد والمؤسسات المالية غير النقدية عن طريق إصدارها للسندات العامة وطرحها للاكتتاب بها من قبل القطاع غير المصرفي، توافر المدخرات وأن يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا أي أعلى من معدل التضخم ، فإذا اقترضت الحكومة من الجمهور، أو القطاع الخاص غير المصرفي باستخدام السندات الحكومية وحوالات الخزينة ، لن تؤدي هذه العملية إلى زيادة عرض النقد؛ لأنها تقوم فقط بنقل القوة الشرائية من الأفراد إلى الحكومة ، ولهذا كثيرا ما تعد هذه الوسيلة فعالة لتجنب التضخم والأزمات المالية ، بينما أن وسيلة تمويل عجز الموازنة العامة من خلال إصدار السندات في الدول النامية ،هي وسيلة محدودة بسبب سلبية أسعار الفائدة التي تطرح بها السندات وزيادة حجم الذين العام ، وحينما تكون أسعار الفائدة أقل من معدل التضخم السائد ،يفضل المستثمرون من القطاع الخاص استثمار فوائضهم المالية في أصول مالية ومادية أخرى ، فضلا عن ذلك؛ تفتقر إلى وجود أسواق مالية واسعة ،ومنظمة وهو من الأمور التي تسهم في الحد من توجه الأفراد لشراء السندات ، وإزاء هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى إصدار أذونات الخزانة ،وتطلب من البنك المركزي شرائها .[2]

ومن خلال هذا المنطلق يتبين أن تمويل الإنفاق الحكومي، أو تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض بإصدار سندات حكومية، ليس له أثر على الأساس النقدي.[3]

---

[1] عبد الرحيم مكطوف حمد ، **السندات وحوالات الخزينة في العراق وأثرها في التنمية الاقتصادية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 41 ، 2009، ص7,

[2] يسرى مهدي حسن وزهرة خضير عباس، السندات الحكومية ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية، **مجلة دراسات دولية**، العدد 67، 2016، ص ص45-46.

[3] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**، وكالة الأهرام لنشر والتوزيع، الكويت، 1994، ص1329.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد وعلاقته بالتضخم

سنتطرق في هذا العنصر إلى أحد الطرق الحديثة لتمويل العجز، والتي يكون البنك المركزي طرف فيها، والأمر يتعلق هنا بسياسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد)، وعلاقتها بمؤشر التضخم.

اولا: التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد (الاقتراض من البنك المركزي)

تحتاج الحكومة أثناء تأديتها لوظيفتها العامة، إلى أموال لتمويل نشاطاتها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية. وعندما لا تكفي مواردها لذلك، أو تكون غير متوافقة زمنيا مع تنفيد النفقات، فإنها تبحث عن التمويل في مكان أخر لدى البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة، يقبل البنك المركزي السندات الحكومية (أو سندات الخزينة) وتعتبر حقا له، ويقدم مقابلها نقودا للخزينة، فنقول أن البنك المركزي قد نقد دين الحكومة، أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات، وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءات الإصدار في معظم الدول.[1]

ويعبر عن هذه السياسة بمجموعة الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية، تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادية) لتحقيق أهداف اقتصادية محددة)، خلال فترة زمنية معينة، فالسياسة النقدية غير التقليدية تنطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل،..الخ).[2]

ثانيا: علاقة التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد بالتضخم

تنشأ العلاقة هنا عندما تلجأ الدولة إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي ، وعلى هذا الأساس ؛توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة ،وزيادة العرض النقدي، لأن تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار ، و ارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات ؛وهنا ينجم عنه عجز في الموازنة وتمويله يكون بإصدار جديد، مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار، وهكذا تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي ،يؤدي إلى النمو الكبير في العرض النقدي على نحو يزيد من الفجوة التضخمية ،[3] فيتسبب عجز الموازنة في التوسع النقدي ، وبالتالي يؤدي إلى التضخم.[4]

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، **ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة**، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص40-41.

[2] رحمة حجال ، **أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري** ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقدي وبنكي ، جامعة 20أوث سكيكدة ، الجزائر ، 2019/2018 ، ص19.

[3] عبد الله حمد الدباش وميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية"2003-2016"، **مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية**، العدد الثاني ، ايلول 2018 ، ص 546.

[4] Tahir mokhtar and Mohamed zakaria, budget deficit money supply and inflqtion the cose of Pakistan 2010, RESEARCH PAPER ,P :.55

والمعروف أن عرض النقد يتألف من النقد في التداول ،والحسابات الجارية ،وحساب التوفير لدى الجهاز المصرفي، وفقرات أخرى .... ونظرا لأن الإصدار النقدي الجديد يصب أساسا في الموجود النقدي للجهاز المصرفي ، فإن أثره مباشر على عرض النقد، وإن عرض النقد يزداد فور إطلاقه وتنفيذه.[1]

إذا فالاقتراض من البنك المركزي هو معادل لخلق قاعدة نقدية في الاقتصاد، فعندما تنفق الحكومة مبلغ القرض تزداد ودائع الجمهور ، والاحتياطات النقدية بمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد ، في حين ينخفض سعر الفائدة بسبب زيادة حجم السيولة النقدية ، وهذه السيولة تدفع الجمهور للتخلص منها واستبدالها بأصول أخرى ، وينتج عن ذلك زيادة في مستويات التضخم. لذلك يعبر عن الاقتراض من البنك المركزي على أنه طريقة تضخمية بدرجة كبيرة ،[2] فالزيادة في عرض النقود بسبب تمويل عجز الميزانية ،يمكن أن يكون أكثر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل المتولد من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وفي هذه الحالة ،فإن محاولة الوحدات الاقتصادية التخلص من الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تؤدي إلى رفع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية، وهو ما يطلق عليه بضريبة التضخم.[3] إذا يتعين على البنك المركزي في النهاية تسييل العجز مما سيزيد العرض النقدي والتضخم .[4]

[1] علالو عبد الصمد و بوملاح أسامة، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

[2] حسين جواد كاظم، سياسة تمويل العجز الحكومي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية**، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد18، نيسان/2006، ص28.

[3] كردودي صبرينة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013_2014، ص184.

[4] Kivilcim METIN the relationship betwen inflatio and deficit budget in turkey, Journal of Business and Economic Statistics, n 04 in oct 1998, American Statistical Association, P:412.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

إن موضوع التمويل بالعجز (التمويل الغير تقليدي)، أسال الكثير من الحبر للعديد من الباحثين، فجاءت مساهمتهم في أبحاث عديدة لهذا الموضوع، ونذكر منها:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

دراسة للباحثتين هدى هذباء يونسي وماجدة مدوخ، بعنوان: أثر التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر ، ماى2019، جامعة عمار ثلجي الأغواط الجزائر ، بحث مقدم في مجلة أفاق علمية:

وجاء هذا البحث بهدف معرفة دوافع استخدام بنك الجزائر لسياسة التسيير الكمي، وتداعياتها على المستوى العام للأسعار في الجزائر، كما تطرق لنتائجه هذه السياسة على الاقتصاد الأمريكي، والأوربي متوصلا إلى النتائج التالية:

- تهدف سياسة التسيير الكمي في الدول المتقدمة إلى دعم نشاط الائتمان، وتخفيض معدلات البطالة.
- أدت سياسة التسيير الكمي بعد الازمة العالمية2008 إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية.
- تنفيد البنك المركزي الأوربي لسياسة التسيير الكمي، ساهم في الرفع من معدلات النمو وتخفيض البطالة.
- إن لسياسة التسيير الكمي في الجزائر تداعيات خطيرة على المستوى العام للأسعار، وتدهور القوة الشرائية.

دراسة للباحثين العشي وليد وصديقي أحمد؛ بعنوان: تجربة التيسير الكمي في الجزائر في جوان ، 2018 مجلة اقتصاديات المال والأعمال:

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف بحتي، يواكب أهم التطورات المحلية والدولية الحاصلة في المجال المالي والنقدي ، وهو التعرف على مفهوم إحدى الأدوات الحديثة لسياسة النقدية غير التقليدية، المتمثلة في التيسير الكمي ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لإبراز أهمية ودور سياسة التيسير الكمي خلال الازمات المالية، وقد خلص الباحث لعدة نتائج أبزها:

- أن برامج التيسير الكمي قد زودت مختلف البنوك المركزية العالمية بحركية وديناميكية ،وفي إدارة السياسة النقدية في ظل الظروف الصعبة السائدة خلال ازمة 2008 .
- أن التمويل غير التقليدي في الجزائر ؛هو حل استعجالي فرضته الظروف والتحولات الاقتصادية وعلى الحكومة الجزائرية اغتنامه لبناء نموذج اقتصادي يعتمد على التمويل الادخاري.

دراسة للباحثة صفية زرداني، بعنون: استراتيجية التمويل غير التقليدي، وأثارها الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، جامعة مولود معمري تزي وزو الجزائر:

الهدف منها هو تحليل الاستراتيجية المتبعة من قبل السلطات الجزائرية، بعد إدخال التمويل غير التقليدي، وتم التوصل لنتائج التالية:

- تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد.
- ان تسييل الكتلة في السوق سوف يؤدي بالتأكيد إلى الأثر السلبى على التضخم ، الذي لا يزال يمثل مشكله هامه جدا.
- كذلك سياسة التمويل الغير تقليدي ،سينجر عنها بطالة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- إن التمويل غير التقليدي ابقي موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين علي مرتباتهم ، فضلا عن تمويل الإعانات لتلبيه الاحتياجات الأساسية.

دراسة للباحثين بوعقال مصطفى ولياد نعيمة، بعنوان : فعالية إدارة عرض النقود في اطار التمويل غير التقليدي دراسة تحليلية للفترة (2011-2022)، جوان 2018 ،جامعة سيدي بلعباس الجزائر ،بحث مقدم في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية :

جاء هذا البحث بهدف دراسة المؤشرات النقدية الرئيسية قبل ادخال سياسة التمويل الغير تقليدي (2011-2016)، ومن ناحية أخرى لاستكشاف الاليات الجديدة في إدارة عرض النقود المحقونة في الفترة (2017-2022) ،في سياق التمويل غير التقليدي وقد تم التوصل لنتائج التالية:

- إن تنفيد الاصلاحات الهيكلية لا يزال ضروري.
- إن قرار الحكومة بتقديم تمويل غير تقليدي لتمويل الاقتصاد الوطني سيكون له عواقب وخيمة .
- الزيادة في العرض النقدي أو إنشاء عمله دون الإنتاج في المقابل، وسوف تولد التضخم.
- على البنك المركزي تعزيز السوق المالي بدلا من طباعة تذاكر للخزينة.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

Kivilcim Metin, The relationship between inflation and budget deficit in turkey ,2011

يهدف المقال إلى تحليل العلاقة التجريبية بين التضخم وعجز الموازنة للاقتصاد التركي، من خلال الاعتماد على تحليل التكامل المشترك، عبر دراسة العديد من المتغيرات المؤثرة على المتغير التابع في الدراسة، وذلك بتحليل المعطيات باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

- أن الزيادة في عجز الموازنة حتما سيزيد من حدة التضخم .
- النمو الحقيقي للمدخل له تأثير فوري سلبي، وتأثير ثانوي ايجابي على التضخم كما أن عجز الميزانية .
- إن نمو الدخل الحقيقي وتسييل الديون يضر بشكل كبير بالتضخم في تركيا.

Étude pour les chercheurs Taher Mukhtar et Mohamed Zakaria , intitulée: Money Supply and Inflation "The Case of Pakistan 2010"

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى بيان أثر عرض النقود على التضخم في الدولة، قيد الدراسة مستخدما في ذلك المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليلي البيانات الإحصائية من داخل البلد. وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

- التوسع النقدي في باكستان له علاقة وطيدة بالتضخم بسبب ارتفاع الضغوط التضخمية في باكستان.
- وجود علاقة مسيطرة طويلة الأجل بين عرض النقود والتضخم والميزانية.
- أن التضخم في باكستان يعزى إلى زيادة المال(النقد).

Maio Bulawayo and Francis Chibw, The Impact of Budget Deficits on Inflation in Zambia Journal of Economics and Development Studient, june 2018

تناول الباحث العلاقة السببية بين العجز في الميزانية، والتضخم ودور العجز في الموازنة كمساهم في التضخم في تنزانيا، وقد قام بإجراء تحليل قياسي باستعمال منهج ardl . وقد توصل الباحث لعدة نتائج أهمها:

- أن العلاقة بين العجز والتضخم يتأثر بعدة عوامل،
- أن العجز في ميزانية زامبيا أُثر بشكل كبير على التضخم في المدى القصير ،ولكن ليس على المدى الطويل.

.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

من خلال فحص الدراسات السابقة ،تم التوصل إلى أنه يوجد عدة اختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، حيث نلاحظ أن لكل دراسة خصائص ونتائج معينة تختلف بها عن سابقاتها، وتختلف بها عن الدراسة الحالية ، كما أن كل دراسة تناولت هذا الموضوع من وجهة معينة ، فدراسة (هدى هذباء يونسي و ماجدة مدوخ) ،قامت بدراسة أداة التيسير الكمي، وأثره على المستوى العام للأسعار ونتائجها على الاقتصاد الأمريكي والأوربي ، أما دراسة (العشي وليد وصديقي أحمد) ،هدفت إلى التعرف على مفهوم إحدى الأدوات الحديثة لسياسة النقدية غير التقليدية، المتمثلة في التيسير الكمي ،وقد استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي ، كما ركزت الباحثة (صفية زرداني) في دراستها ،على أثر سياسة التمويل غير التقليدي على المستوى الاجتماعي، و الاقتصادي بصفة عامة ،وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، أما الباحثين (بوعقال مصطفى و لياد نعيمة) ، فجات دراستهما حول فعالية إدارة عرض النقود في اطار التمويل غير التقليدي ،وهي دراسة تحليلية للفترة (2011-2022).

أما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية ،فقد كان العجز في الميزانية والتضخم عنصران مشتركان في جل الدراسات، ففي دراسة (Kivilcim Metin) ، تناولت العلاقة بين العجز في الميزانية والتضخم في الاقتصاد التركي، وقد اعتمد الباحث على العلاقة التجريبية وتحليل الإحصائيات ، أما دراسة الباحثين (Taher Mukhtar و Mohamed Zakaria) ، فقد أشارت إلى العلاقة الإيجابية بين عرض النقود والتضخم في باكستان ، و استخدما في الدراسة المنهج الوصفي، أما فيما يخص دراسة الباحثين (Maio Bulawayo و Francis Chibw) ،تناولت العلاقة بين العجز في الميزانية والتضخم، ودور العجز في الموازنة كمساهم في التضخم في تنزانيا، وقد قام بإجراء تحليل قياسي باستعمال منهج ardl .

وتختلف الدراسات من حيث فترة الدراسة، فلكل دراسة فترة معينة وكذلك دراسة متبعة وطريقة قياس معينة، وفيما يخص دراستي، فقد تناولت أثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر، أما فيما يخص الفترة، فتم تحديدها من سنة 2000 إلى 2019، أما عن الدراسة المتبعة فهي دراسة تحليلية.

خلاصة الفصل الأول:

اتضح من خلال العرض السابق؛ أن سياسة التمويل بالعجز هي احدى الوسائل التي تلجأ اليه الدول لعلاج اشكالية عجز الموازنة العامة (تغطية العجز)، بواسطة قرض داخلي يتم تمويله من طرف البنك المركزي، من خلال إصدار هذا الأخير لنقود جديدة كمقابل لسندات الخزينة (أدونات الخزانة). وقد يختلف أثر هذا البرنامج من اقتصاد إلى آخر ،وهذا راجع إلى خصوصية كل اقتصاد ،وكذلك اختلاف الأنظمة المالية والمصرفية لهذه الاقتصاديات.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن هذه السياسة لها آثار على العديد من المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها التضخم؛ كون أنه المؤشر المستهدف بالدرجة الأولى لهذه السياسة. وقد اتضح كذلك إن للسياسة التمويل بالعجز علاقة وارتباط وثيق الصلة بين كل من عجز الموازنة والتضخم. ويمكن اسقاط هذا الارتباط على حالة الجزائر، وهو ما تم التطرق اليه في الفصل التالي. من خلال تحليل تداعيات التمويل بالعجز (التمويل غير تقليدي) على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، والتي كان أبزها الميزانية العامة والتضخم، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2019).

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لأثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

يقتصر جل اهتمام اقتصاد الدولة الجزائري على القطاع النفطي دون القطاعات الأخرى ، حيث يشكل هذا الأخير ركيزتها الأساسية ، فهو يشكل أكبر عائداتها، و هذا ما جعل اقتصادها عرضة للكثير من الصدمات، لأنه مرتبط بشكل كبير ببقاء اسعار المنتوج النفطي مستقرة ، فعند أول تقلب في سعره ، ستتأثر معظم المؤشرات الاقتصادية بشكل يعود على هذا الاقتصاد سلبا (الموازنة العامة ، الميزان التجاري، الناتج ، التضخم، سعر الصرف،...) ، وهذا ما يتم تأكيده بعد كل صدمة بترولية والتي كانت أخرها في الجزائر سنة 2014 ، والتي تسببت في عجز الموازنة، الأمر الذي دفعها لتبني سياسة جديدة غير مألوفة، و رسمية من خلال تعديلها لقانون النقد والقرض لسنة 2017 ،والتي يطلق عليها بسياسة التمويل بالعجز ، وبذلك سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: تطور طبيعة الموازنة العامة في الجزائر.
- المبحث الثاني: واقع سياسة التمويل بالعجز في الجزائر.
- المبحث الثالث: آثار سياسة التمويل بالعجز على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تطور طبيعة الموازنة العامة في الجزائر

كانت من بين أهم أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز؛ هو تغطية عجز الموازنة ومواصلة سياسة الانفاق التوسعية، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة طبيعة تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، للوقوف على طبيعة الايرادات والنفقات ومحددات العجز والفائض في الموازنة.

المطلب الأول: تطور طبيعة الايرادات العامة

تشكل الجباية النفطية موردا أساسيا للميزانية العامة في الجزائر، وتتوقف على أسعار النفط، بمعنى أن ارتفاع حجم الصادرات النفطية في ظل ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة إيراداتها، والجدول التالي يبن طبيعة تطور الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من (2000-2019).

جدول رقم (1)

تطور طبيعة الإيرادات العامة خلال الفترة (2000 – 2019)

الوحدة: مليار دينار بالأسعار الجارية

البيان / السنوات	تطور متوسط اسعار البترول	الإيرادات				إجمالي الإيرادات
		إيرادات المحروقات		إيرادات. خ المحروقات		
		القيمة	%	القيمة	%	
2000	28.4	1213.2	76.9	364.6	23.1	1578.1
2001	24.45	1001.4	66.0	488.5	34.0	1505.5
2002	25.01	1007.9	62.8	595.1	37.2	1603.2
2003	28.83	1350.0	68.4	624.3	31.6	1974.4
2004	38.1	1570.7	70.4	652.5	29.3	2229.7
2005	54.38	2352.7	76.3	724.1	23.5	3082.5
2006	65.14	2799.0	76.9	840.5	23.1	3639.8
2007	72.52	2796.8	75.8	883.1	23.9	3687.8
2008	96.99	4088.6	78.8	1101.8	21.2	5190.5
2009	61.51	2412.7	65.6	1263.3	34.4	3676.0
2010	79.47	2905.0	66.1	1487.8	33.9	4392.9
2011	111.26	3979.7	68.7	1810.4	31.3	5790.1
2012	111.63	4184.3	66.0	2155.0	34.0	6339.3
2013	108.56	3678.1	61.7	2279.4	38.3	5957.5
2014	98.97	3388.4	59.0	2349.9	41.0	5738.4
2015	52.32	2373.5	46.5	2729.6	53.5	5103.1
2016	43.67	1781.1	35.3	3261.1	64.7	5042.2
2017	54.25	2127.0	35.5	3870.9	64.5	5997.9

5798,1	59.3	3438.4	40.7	2359.7	71.34	2018
7002.4	57.8	4045.3	42.2	2957.1	64.36	2019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapports Annuels,2003, 2005,2008, 2012, 2014, 2015, 2016.
- Banque D'Algérie, Bulletin monétaire et financier 1er semestre 2018, p1
- القانون رقم 16-14، المؤرخ في28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، **يتضمن قانون المالية لسنة 2017**_ الجريدة الرسمية، العدد 77، ص44
- القانون رقم 17-11، المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، **يتضمن قانون المالية لسنة 2018**- الجريدة الرسمية، العدد 76، ص45.
- Sönnichsen، **Brent crude oil price annually 1976-2020**، Consulté le 5/08/2020, sur le lien: https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/.

من خلال الجدول رقم (01) يمكن ملاحظة أن الإيرادات الكلية سجلت خلال الفترة (2000_2008) منحنى تصاعدي ،حيث ارتفعت هذه الأخيرة بصورة ملحوظة خاصة من سنة 2004 إلى سنة 2008 ، وكان النصيب الأكبر من المساهمة في الإيرادات الكلية يعود للجباية البترولية ، فارتفاع أسعار النفط وانتعاش السوق النفطية؛ أدى إلى تطور العوائد النفطية بشكل ملحوظ أين وصلت الإيرادات النفطية سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دينار جزائري أي بنسبة 78.8% من الإيرادات الكلية ، وهذا راجع لبلوغ أسعار البترول أرقاما قياسية وصلت إلى 96.99 دولار للبرميل، في حين كانت مساهمة الجباية العادية متواضعة ،وهو ما انعكس على قيمة الإيرادات خارج المحروقات والتي بلغت 1101.8 مليار دينار جزائري أي ما نسبته 28.2%.

أما فيما يخص الفترة (2009_ 2010)، عرفت الإيرادات الكلية انخفاضا حيث قدرت بـ 3676 مليار دينار، مقارنة بالسنة التي سبقتها والتي قدرت بـ5190.5، أي سجلت انخفاضا بنسبة 13.2%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي كان لها أثرا واضحا على سوق النفط، حيث قدر سعر برميل البترول سنة 2009 بـ 61.51 دولار، بعدما كان سعره في السنة التي سبقتها 96.99 دولار للبرميل.

وعرفت الفترة (2011_ 2013) ارتفاعا في الايرادات الكلية، حيث سجلت على التوالي (5790.1، 6339.3) مليار دينار،كما قدرت مساهمة إيرادات الجباية النفطية على التوالي بنسبة (68,73%، 66,33%)من مجموع الإيرادات الكلية، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق النفطية، حيث بلغ سعرها على التوالي (111.26، 111.63) دولار.

في حين شهدت الفترة (2014_2019) عدم الاستقرار في الايرادات الكلية ، حيث عرفت السنوات الثلاث الأولى انخفاض على مستوى الايرادات الكلية محققتا على التوالي (5738.4 ، 5103.1 ، 5042.2) مليار دينار جزائري، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول حيث سجلت على التوالي(98.97 ، 52.32 ،

43.67) دولار للبرميل ، في حين عرفت سنة 2017 ارتفاعا طفيفا في الايرادات الكلية قدر بـ5997.9 مليار دينار جزائري ،وهذا يعود لتحسن طفيف في سعر البترول حيث قدر البرميل بـ 54.25 دولار ، لتعاود الانخفاض مرة ثانية في سنة 2018 مسجلة 5798,1 مليار دينار، لتصل قيمتها سنة 2019 إلى7002.4 ، وما ميز هذه الفترة كذلك هو تحسن الإيرادات خارج المحروقات ، حيث تجاوزت نسبتها 50% من إجمالي الإيرادات الكلية ،باستثناء سنة 2014 التي قدرت مساهمتها نسبة 41% ، وذلك راجع إلى التحسن في تحصيل الضرائب والرسوم ،واتباع الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير لزيادة الإيرادات خارج المحروقات، تزامنا مع تراجع قوي خلال هذه السنوات الأخيرة للإيرادات النفطية ،حيث لم تتجاوز حصتها من الايرادات الكلية 50% وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول .

المطلب الثاني: تطور طبيعة النفقات العامة

عرفت الجزائر خلال الفترة الأخيرة تصاعد معدل نمو الانفاق العام، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي، الذي يبين طبيعة تطور النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من (2000–2019).

جدول رقم (2)

تطور طبيعة النفقات العامة خلال الفترة (2000 – 2019)

الوحدة: مليار دينار بالأسعار الجارية

البيان / القيمة	النفقات				إجمالي النفقات
	نفقات جارية		نفقات رأسمالية		
	القيمة	%	القيمة	%	
2000	856.2	72.7	321.9	27.3	1178.1
2001	798.6	60.4	522.4	39.6	1321.0
2002	975.6	63.0	575.0	37.0	1550.6
2003	1122.8	66.4	567.4	33.6	1690.2
2004	1251.1	66.1	640.7	33.9	1891.8
2005	1245.1	60.7	806.9	39.3	2052.0
2006	1437.9	58.6	1015.1	41.4	2453.0
2007	1673.9	53.8	1434.6	46.2	3108.5
2008	2217.7	53.0	1973.3	47.0	4191.0
2009	2300.0	54.2	1946.3	45.8	4246.3
2010	2659.0	59.5	1807.9	40.5	4466.9
2011	3879.2	66.3	1974.4	33.7	5853.6
2012	4782.6	67.8	2275.5	32.2	7058.1
2013	4131.5	68.6	1892.6	31.4	6024.1
2014	4494.3	64.2	2501.4	35.8	6995.7

7656.3	39.7	3039.3	60.3	4617.0	2015
7383.6	37.8	2792.2	62.2	4591.4	2016
7282.7	35.8	2605.4	64.2	4677.2	2017
6800	33.8	2300	66.2	4500	2018
7561.9	36.7	2772.8	63.3	4789.1	2019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapports Annuels,2003, 2005,2008, 2012, 2014, 2015, 2016.
- Banque D'Algérie, Bulletin monétaire et financier 1er semestre 2018, p1
- القانون رقم 16-14، المؤرخ في28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، **يتضمن قانون المالية لسنة 2017**_ الجريدة الرسمية، العدد 77، ص44.
- القانون رقم 17-11، المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، **يتضمن قانون المالية لسنة 2018**- الجريدة الرسمية، العدد 76، ص45.

من خلال الجدول رقم(02) ، يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام في الجزائر، غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض، وذلك حسب الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد أو السياسات المتبعة ، حيث شهدت الفترة الممتدة من (2000_2004) نمو النفقات العامة ، وكان للنفقات الجارية النصيب الأكبر من إجمالي النفقات العامة ،حيث تراوحت نسبتها (72.7%، 60%)، في حين أن النفقات الرأسمالية لم تتجاوز مساهمتها في النفقات العامة خلال هذه الفترة نسبة 39%، ويرجع ارتفاع الانفاق العام لتبني الحكومة الجزائرية " مخطط الإنعاش الاقتصادي" (PSRE) ،والذي يندرج في إطار مكافحة الفقر ،وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تحقيق التوازن الداخلي وتقليص الجهوية ، و كانت أبرز أهدافه ما يلي:

- دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية؛
- تخصيص مبالغ مالية لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل والمنشآت؛
- العمل على تحقيق التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وعرفت الفترة (2005_2009) نمو النفقات العامة بوتيرة متسارعة ، حيث قدرت قيمة النفقات العامة سنة 2009 بـ4246.3 مليار دينار جزائري مقارنة بـ 1891.8 مليار دينار جزائري سنة 2004 ،أي بفارق 2354.5 مليار دينار جزائري خلال أربع سنوات وهذا ما يثبت ارتفاعها، وما يلاحظ أيضا أن النفقات الجارية أخذت النصيب الاكبر من النفقات الكلية على حساب النفقات الرأسمالية، حيث قدر متوسط نسبتها خلال هذه الفترة 56.5% ، رغم وجود ارتفاع طفيف في النفقات الرأسمالية من اجمالي النفقات العامة مقارنة بالفترة (2000_2004) ،حيث وصل متوسط نسبتها43.78% ، ويعود الارتفاع المتسارع في نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة أساسا؛ لتحقيق عوائد نفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح

لها بالاستمرار بإتباع سياستها الإنفاقية التوسعية ،سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جسدته من خلال تطبيقها "البرنامج التكميلي لدعم النمو" (PCSC) ،والمعروف بالمخطط الخماسي الأول ، والذي يندرج في إطار تعزيز الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ؛ لوضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية، لتسريع وتيرة النمو والحد من البطالة، من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية ، والتي كانت أبرز أهدافه ما يلي:

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

وقد تم تخصيص مبلغ غير مسبوق للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر ب 4202.7 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الكهرباء والغاز.

أما الفترة الممتدة من (2010_2014) تميزت باستمرار نمو اجمالي النفقات العامة ، غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض، حيث كانت خلال الثلاث سنوات الأولى من هذه الفترة تسير بوتيرة مرتفعة ،وكانت قيمة اجمالي النفقات العامة على التوالي(4466.9، 5853.6، 7058.1) مليار دينار جزائري ،وهو ما فاق اجمالي الإيرادات العامة لهذه السنوات و المبينة في الجدول رقم (01) ،حيث كانت على التوالي(4392.9 ، 5790.1 ، 6339.3) مليار دينار جزائري ، وكان لارتفاع نفقات المستخدمين دور في تزايد اجمالي النفقات(رواتب، تعويضات ومخالفات، أجور، علاوات، معاشات...) ، وهو ما تسبب في تسجيل عجز على مستوى الميزانية العامة لسنوات 2010 و2011 و2013. وعرفت سنة 2013 انخفاض قيمة اجمالي النفقات العامة إلى 6024.1 مليار دينار جزائري بعد ما كانت تقدر بـ 7058.1 مليار دينار جزائري في سنة 2012، وهذا ما خفض قيمة العجز في الميزانية ليسجل عجزا بقيمة (66.6) فقط، لتعود النفقات الكلية للارتفاع في سنة 2014، حيث قدرت قيمتها بـ 6995.7 مليار دينار جزائري، وهو ما تسبب في تفاقم قيمة العجز على مستوى الميزانية العامة بتسجيل عجز بـ1257.3 مليار دينار جزائري. ويمكن تفسير تزايد النفقات خلال كل هذه الفترة، لتبني الحكومة الجزائرية " برنامج دعم النمو الاقتصادي" (PCCE) والذي يعرف بالمخطط الخماسي الثاني، والذي يندرج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهو ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال:

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها، ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل :الطرق والسكك الحديدية بما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بما يقارب 156 مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج دعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ يعادل 286 مليار دولار، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي، من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني والتنافسية،

وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي.

أما فيما يخص الفترة (2014_2019)، استمرت النفقات العامة في الارتفاع مسجلة بذلك أكبر قيمة إنفاقية لها منذ سنة 2000، حيث قدرت بـ 7656.3 مليار دينار جزائري سنة 2015، وكانت للنفقات الجارية أكبر حصة منها، حيث كان متوسط نسبتها من اجمالي النفقات خلال هذه الفترة 63%، فيما لم تتجاوز متوسط نسبة النفقات الرأسمالية من اجمالي النفقات حدود 36%، وهذا راجع لتوجيه معظم الإيرادات العامة لتغطية النفقات الجارية بالدرجة الاولى، والنفقات الرأسمالية بدرجة أقل. ويعود زيادة الانفاق بصفة عامة وارتفاع النفقات الجارية بصفة خاصة خلال هذه الفترة؛ إلى تبني الحكومة الجزائرية " للمخطط الخماسي للتنمية" والمعروف بالخماسي الأخير، والذي يهدف أساسا لتعزيز مقاومات الاقتصاد المحلي وموارده البشرية لمواجهة الصدمات والأزمات الخارجية (الأزمة المالية العالمية)، حيث خصص له نحو 262 مليار دولار. بينما تبقى حوالي 40 في المائة من برنامج المخطط السابق غير منجزة. وحذّر الخبراء الاقتصاديون، من المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي، على خلفية الوقوع في عجز كبير في إعداد الميزانيات السنوية للقطاعات وقوانين المالية للسنوات المقبلة. وذلك أن الجزائر ستواجه أزمة مالية على المدى المتوسط، في حالة الاستمرار في الإنفاق العمومي بهذه الطريقة. مع احتمال أن تفقد الجزائر كل احتياطها الصرف الخارجي في آفاق سنة 2020- 2021.

المطلب الثالث: تطور طبيعة رصيد الموازنة

عملت الجزائر بداية من الألفية الثالثة بالتركيز على تحقيق انتعاش اقتصادي، في ظل التزايد الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، والذي نتج عنه زيادة المداخيل النفطية للدولة. فكانت البداية اتباع استراتيجية لتوسيع إنفاقها العام على مختلف الاستثمارات العمومية، المندرجة في البرامج التنموية التي تبنتها الدولة. ونظرا لزيادة الإنفاق العام في إطار هذه البرامج مع تراجع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، فقد شهد رصيد الميزانية العامة للدولة تغيرات عديدة خلال هذه الفترة، سواء من حيث مستويات الفائض المحقق، أو العجز المسجل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3)

تطور طبيعة رصيد الموازنة خلال الفترة (2000 – 2019)

الوحدة: مليار دينار بالأسعار الجارية

البيان / السنوات	اجمالي الإيرادات	اجمالي النفقات	نسبة تغطية الإيرادات للنفقات%	رصيد الميزانية
2000	1578.1	1178.1	133.9	400.0
2001	1505.5	1321.0	114.0	184.5
2002	1603.2	1550.6	103.4	52.6
2003	1974.4	1690.2	116.8	284.2
2004	2229.7	1891.8	117.8	337.9
2005	3082.5	2052.0	150.2	1030.6
2006	3639.8	2453.0	148.3	1186.8
2007	3687.8	3108.5	118.5	579.3
2008	5190.5	4191.0	123.9	999.5
2009	3676.0	4246.3	86.6	(570.3)
2010	4392.9	4466.9	98.4	(74.0)
2011	5790.1	5853.6	99.0	(63.5)
2012	6339.3	7058.1	89.9	(718.6)
2013	5957.5	6024.1	98.9	(66.6)
2014	5738.4	6995.7	82.0	(1257.3)
2015	5103.1	7656.3	66.6	(2553.2)
2016	5042.2	7383.6	68.3	(2341.4)
2017	5997.9	7282.7	82.3	(1284.8)
2018	5798,1	6800	85.3	(1001.9)
2019	7002.4	7561.9	92.6	(559.5)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و(02).

من خلال الجدول رقم (03)، يمكن القول إن الانتعاش الذي عرفته الإيرادات العامة انعكس ايجابا على رصيد الميزانية العامة للدولة، حيث عرفت ميزانية الجزائر بداية من الفترة (2000_2008) مرحلة جديدة، تميزت بتحقيق فائض، رغم أنه كان متذبذبا، ويرجع هذا الفائض إلى الارتفاع المستمر في ايرادات المحروقات (الجباية النفطية)، والتي تمثل نسبتها 72.5% كمتوسط سنوي من الإيرادات الكلية خلال هذه الفترة، مما ساهم في بلوغ المتوسط السنوي لنسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في تلك الفترة حوالي 125.2%.

أما فيما يخص الفترة (2009_2013)، كانت بمثابة مرحلة تحول في رصيد الميزانية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة عجزا مستمرا ، وكان عجز سنة 2012 هو الأسوأ في هذه الفترة حيث سجل (718.6) مليار دينار جزائري ، ويمكن ارجاع سبب العجوز المسجلة في الميزانية لهذه الفترة، إلى الانخفاض الظرفي الحاد في أسعار النفط بسعر متوسط لسنتي 2009 و 2010 قدر بـ70دولار للبرميل ، ما تسبب في تراجع الايرادات النفطية ،والتي سببتها الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 هذا من جهة ، ومن جهة ثانية الزيادات المستمر والمبالغة في الإنفاق العام ، ويتضح ذلك أكثر من خلال نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة خلال هذه الفترة ،والتي بلغت خلال تلك الفترة حوالي 94.6% كمتوسط سنوي ،أي بعجز متوسط وصل إلى 298.6 مليار دينار جزائري.

وعرفت الفترة (2014_2019) تزايد اتساع العجز، خاصة خلال سنوات 2014، 2015، 2016، حيث سجل متوسط عجز سنوي قدر 2050.6، وهذا يعود إلى تراجع اجمالي الإيرادات العامة المرتبط بانخفاض عوائد الايرادات النفطية، بسبب انهيار اسعار النفط بداية من سنة 2014، حيث بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول خلال هذه السنوات ما يقارب 64.9 دولار للبرميل، ومن جهة ثانية، بقاء استمرار الزيادات في الانفاق العام، حيث وصلت إلى أكبر إنفاق لها منذ 2000 ببلوغها سنة 2015 مبلغ 7656.3 مليار دينار جزائري. و شهدت سنوات 2017، 2018، 2019 تقلص عجز الميزانية العامة حيث سجلت على التوالي(**1284.8**)، (**1001.9**)، (**559.5**) وكانت نسبة تغطية الإيرادات للنفقات خلال هذه الفترة حوالي 86% كمتوسط سنوي، وهذا نتيجة للسياسة التي طبقت من طرف الحكومة (سياسة التمويل بالعجز) منذ سنة 2017 ،والتي من خلالها تم ضخ 2185 مليار دينار جزائري في الثلاثي الأخير من سنة 2017 ،ثم 4005 مليار دينار جزائري في سبتمبر 2018 ، ليصل إلى 1187.2 مليار دينار جزائري في نوفمبر 2018، فيما وصل تقريبا إلى 1000 مليار دج في شهر يناير 2019، وذلك بهدف تمويل الاقتصاد وتغطية عجز الموازنة ، والالتزام بتسديد النفقات للعمال ، والموظفين ، بشكل مؤقت في انتظار ارتفاع الأسعار النفطية من جديد. وبذلك تكون الحكومة الجزائرية قد حققت الهدف الأساسي من وراء تبني هذه السياسة، ألا وهو تمويل عجز الموازنة وتقليص الفوارق ما بين نفقاتها وإيراداتها العامة، بدلا من اللجوء لحلول تمويلية أخرى، قد تضع الجزائر في مواقف هي في غنى عنها.

المبحث الثاني: واقع سياسة التمويل بالعجز في الجزائر

نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، كان لابد من وجود حل سريع لتدارك الوضع في ظل فشل معظم الحلول السابقة وأبرزها، الاستدانة الخارجية، والتي كادت أن تكلف الدولة الجزائرية سيادتها النقدية، وذلك بتحكم هيئات دولية فيها كصندوق النقد الدولي. الأمر الذي دفع بالحكومة لتبني حلول جديدة تكون أقل مخاطرة، وكفيلة بتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، والحديث هنا عن سياسة التمويل بالعجز. ومن خلال هذا المبحث، سنتطرق إلى التأصيل القانوني لسياسة التمويل بالعجز، وأسباب اللجوء إلى هذه السياسة، وتطور قائم تمويلها في الجزائر.

المطلب الأول: التأصيل القانوني لسياسة التمويل بالعجز في الجزائر

عمدت الدولة الجزائرية على تحصيل مبالغ لتمويل عجز موازنتها العامة ولأغراض أخرى، ذلك عبر اصدار نقدي جديد، الأمر الذي جعلها تلجئ إلى بنك الجزائر، وذلك وفقا للشروط الذي ينص عليها قانون النقد والقرض10/90.

نصت المادة 38 من الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض أنه:[1] يصدر بنك الجزائر العملة النقدية، ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ، وتتضمن تغطية النقد العناصر الأتية:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية؛
- العملات الأجنبية؛
- سندات الخزينة؛
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم، أو الضمان، أو الرهن.

وعرفت المادة 45 مكرر من قانون 10/17 المتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض هذا التمويل على أنه:[2] يقوم البنك المركزي، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة. من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

---

[1] المادة 38 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 **المتعلق بقانون النقد والقرض**– الجريدة الرسمية عدد 52 بتاريخ 2003/08/27

[2] المادة 45 مكرر– قانون رقم 17–10 مؤرخ في 11اكتوبر 2017 يتمم الامر رقم 03–11 المؤرخ في 26اوث 2003 **المتعلق بقانون النقد والقرض** – الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخة في 2017/10/12_ ص4.

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفد هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء لسياسة التمويل بالعجز في الجزائر

إن تنفيذ سياسة التمويل بالعجز قد يصاحبه عدة تحديات ومخاطر، وذلك أن هذه السياسة تتطلب توفر بنية اقتصادية ومالية، وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 2014، إلا أن أسباب اللجوء إلى مثل هذه السياسة، كانت أقوى من المخاطرة بحد ذاتها، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى لجوء الحكومة الجزائرية إلى هذه السياسة، والمتعلقة جميعها بأسعار النفط، هي:[1]

أ. **انخفاض اسعار النفط:** عرفت أسعار النفط تدهور كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت إلى حوالي50 دولار للبرميل، بعدما بلغت أقصى مستوياتها سنتي 2014 و2013، حيث قدرت ب 109 دولار للبرميل، مما أدى إلى خلل على مستوى الاقتصاد الجزائري، كون أن قطاع المحروقات أهم مصدر لمداخيل الدولة، مما استوجب من الحكومة التدخل بسرعة، لتفادي المشكلات التي ستترتب على تقلبات أسعار النفط، حيث تم اقتراح تبني التمويل الغير التقليدي، كسياسة مؤقتة الى غاية ارتفاع الاسعار النفطية من جديد؛

ب. **تآكل احتياطي الصرف:** عرفت الألفية الجديدة من القرن الواحد والعشرين ،فوائض مالية ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط ، وبما أن قطاع المحروقات يشكل المصدر الرئيسي الصادرات الجزائرية ، أدى ذلك إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبي، والتي قدرت في سنة 2010 بـ162.615 مليار دولار، بعد ما بلغت سنة 2000 حوالي11.9 مليار دولا أي بارتفاع قدره 1266.5%، وواصل احتياطي الصرف الأجنبي ارتفاعه مع ارتفاع أسعار النفط وبلغ 194.297 مليار دولار سنة 2013، غير أن الصدمة النفطية الأخيرة أدت إلى تآكل احتياطات الصرف الأجنبي، باعتباره أهم مقابل للكتلة النقدية حيث انخفض إلى 97.614 مليار دولار في سنة 2017 ،أي بنسبة 45% مقارنة بسنة 2013؛

[1] هدى هدباء يونسي وماجدة مدوخ، أثر سياسة التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، **مجلة افاق علمية**، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد 11، العدد02 ،2019، ص-ص345-350.

ج. **عدم تنويع الصادرات:** يمثل قطاع المحروقات المصدر الأساسي لإيرادات الصادرات الجزائري، حيث يساهم فيه بنسبة97%، مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لأسعار النفط، فانخفاض هذه الأخيرة أدى إلى عجز الميزان التجاري. والشكل رقم (01) يوضح حجم الصادرات لقطاع المحروقات وباقي القطاعات خلال الفترة (2010_2017).

الشكل01: تطور حجم الصادرات لقطاع المحروقات وباقي القطاعات في الجزائر (2010_2017)

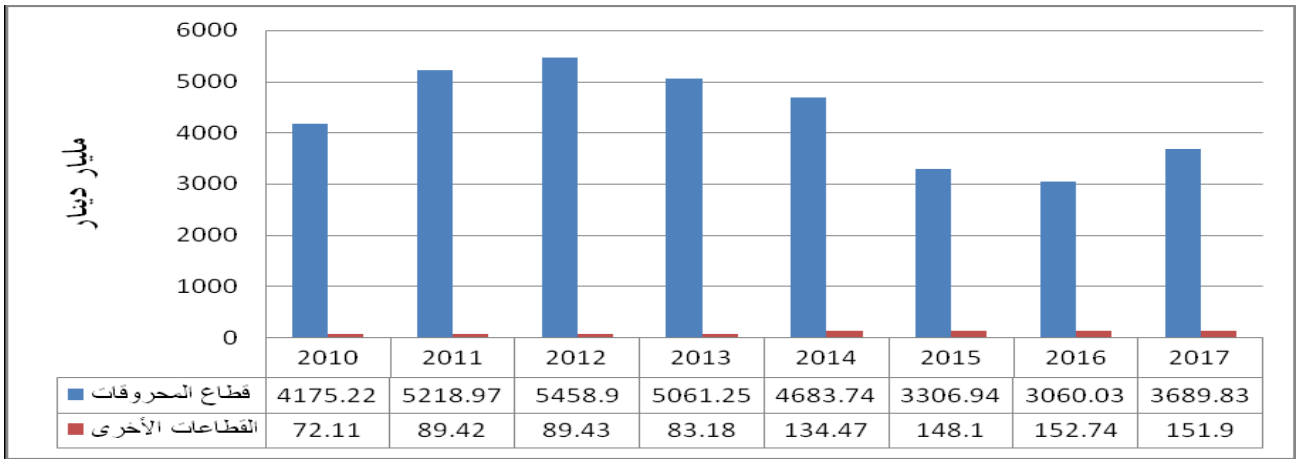

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطاع المحروقات	4175.22	5218.97	5458.9	5061.25	4683.74	3306.94	3060.03	3689.83
القطاعات الأخرى	72.11	89.42	89.43	83.18	134.47	148.1	152.74	151.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

و. **فشل الاقتراض من الجمهور:** أظهرت بيانات وزارة المالية الجزائرية، أن عملية الاستدانة الداخلية التي أطلقتها الحكومة في أبريل/نيسان 2016 من خلال طرح سندات دين، لا تزال تسير بوتيرة بطيئة، معاكسة لتوقعات الحكومة، فقد غطى ما تم جمعه من عملية السندات المحلية نحو 317.6 مليار دينار (3 مليارات دولار)، وتلك قيمة تعادل نحو 10% من إجمالي عجز الموازنة المتوقع خلال العام الجاري، ورغم الجهود المبذولة، إلا أن هذه العملية باءت بالفشل، وذلك نتيجة الغموض الذي لف العملية منذ انطلاقها؛[1]

د. **تغطية عجز الميزانية:** ساهمت الجباية البترولية بنسبة فاقت 60% في الإيرادات العامة، وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من (2000-2014)،[2] إلا أنه ومع بداية سنة 2014 عرفت أسعار النفط انخفاضا ملحوظا أدى إلى تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة، حيث ارتفع العجز مسجلا في نفس السنة 1257.3 مليار دينار جزائري بعدما كان 66.6 مليار دينار جزائري في سنة 2013، وكانت سنة 2015

[1] حمزة كحال، **سندات حكومة الجزائر لا تجد اقبالا من السوق المحلية**، شوهد بتاريخ 2020/05/15، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/9/22 ، الساعة : 15:30.

[2] قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(1980/2014)- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2016/2017، ص 243.

الأسوأ ، حيث سجل عجز في الميزانية بـ2553.2 وهو أكبر عجز سجل خلال الفترة حيث بلغ العجز ما نسبته 15.4% منGDP ، الأمر الدي دفع بالحكومة الجزائرية لتمويله من خلال سياسة التمويل بالعجز ، وكـ نتيجة لها، ونتيجة لترشيد النفقات انخفض العجز في سنة 2017 مسجلا 1284.8 مليار دينار جزائري.[1] والشكل التالي يوضح رصيد الميزانية العامة للفترة (2000_2017).

الشكل02: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر (2000_2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

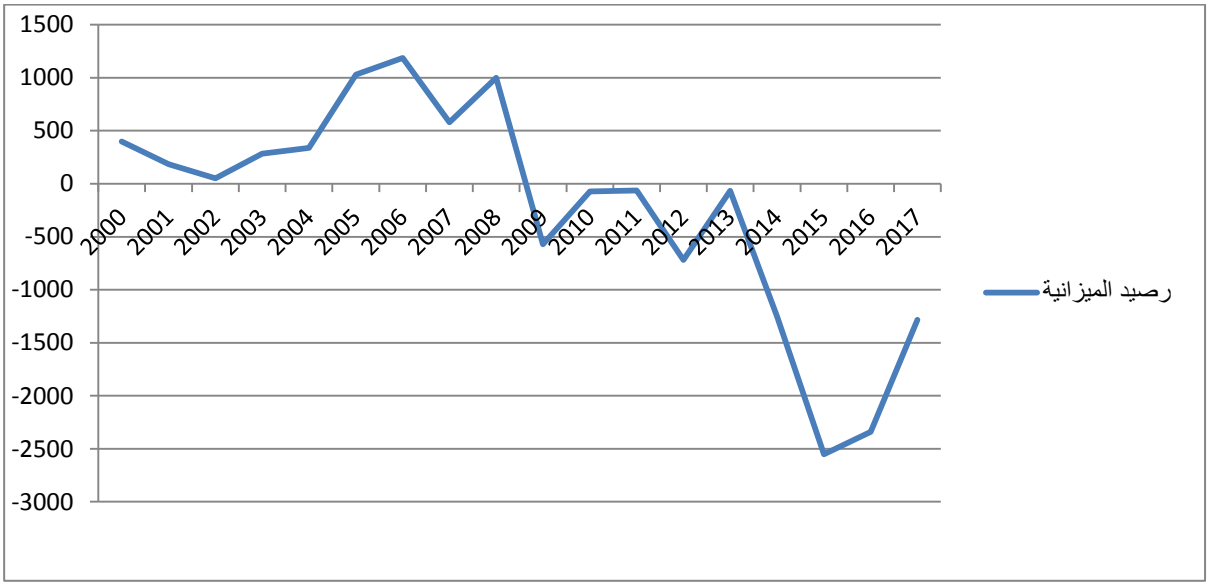

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

المطلب الثالث: مراحل تطبيق سياسة التمويل بالعجز في الجزائري

لقد تم تطبيق التمويل غير التقليدي وفق أحكام المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 ،المتعلق بالنقد والقرض المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء، الموجه بشكل حصري نحو ميزانية الاستثمار للدولة وليس نحو نفقات التسيير، كان الهدف منه تفادي توقف مسار التنمية، وهذا ما يتطلب مواصلة عقلنة نفقات التسيير للدولة لتغطيها الجباية العادية فقط ، من أجل الوصول إلى برمجة تمتد على عدة سنوات، ، كما قامت الخزينة العمومية بتعبئة مبالغ لدى بنك الجزائر، مقابل اصدار سندات حكومية ذات أجال استحقاق مختلفة، تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة بمعدل فائدة قدره 0.5%، والجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة (2017-2019).

[1] صيد فاتح و قحام وهيبة، عجز الموازنة العامة في الجزائر و إشكالية التمويل بالعجز – دراسة تحليلية للفترة(2000-2017)، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، الجزائر، المجلد7،العدد12، ديسمبر 2019، ص367.

الجدول رقم (04)

تطور قائم التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	المبالغ
الثلاثي الأخير من سنة 2017	2185
سبتمبر 2018	4005
نوفمبر 2018	1187.2
جانفي 2019	1000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، ديسمبر 2018، ص:18_20.
- وكالة الأنباء الجزائرية، شوهد على الرابط:

http://www.aps.dz/ar/economie/67716-6-556-31-2019

ومن أجل توضيح أكثر لتطور قائم التمويل غير التقليدي في الجزائر نستعين بالشكل الآتي:

الشكل رقم (03): تطور قائم التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية خلال الفترة (2017- 2019)

الوحدة: مليار دج

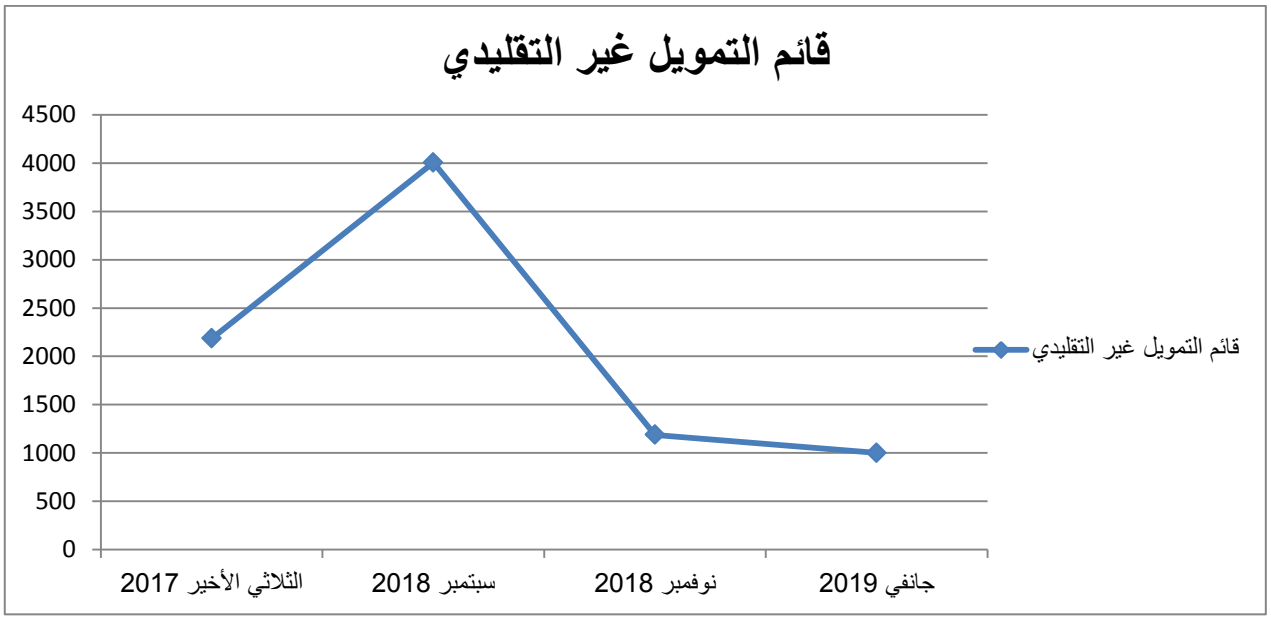

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04).

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم(03) ، واللذان يمثلان قائم تطور التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017–2019) ، نلاحظ أنه بتطبيق سياسة التمويل بالعجز ، ارتفعت السيولة المصرفية الكلية بشكل واضح منذ بداية سنة 2018 من 2185 مليار دينار جزائري في الثلاثي الأخير من سنة 2017 إلى 4005 مليار دينار جزائري في سبتمبر 2018 والتي مثلت ذروته، لينخفض فيما بعد إلى 1187.2 مليار دينار جزائري في نوفمبر 2018، فيما وصل تقريبا إلى 1000 مليار دج في شهر يناير 2019.

ويمكن تفسير ذلك فيما يلي:

_ خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017: بلغ قائم التمويل غير التقليدي مبلغ إجمالي يقدر ب 2185 مليار دينار جزائري، منه 570 مليار دينار لتمويل العجز الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017، 354 مليار دينار جزائري موجهة للصندوق الوطني للاستثمار، 452 مليار دينار جزائري موجهة لإعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية في حوزة شركة سوناطراك، و545 مليار دينار جزائري موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز، و264 مليار دينار جزائري موجهة لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي، خلال شهر جانفي 2018 ، وكان مبلغ 1400 مليار دينار جزائري كتسبيق لتغطية جزئية لعجز الخزينة العمومية المرتقب لسنة 2018 (900 مليار دينار)، وتخصيص موجه للصندوق الوطني للتقاعد، قصد تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (500 مليار دينار)؛

_ سبتمبر 2018: بلغ قائم التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية في نهاية سبتمبر 2018 قيمة 4005 مليار دينار جزائري، منها 1470 مليار دينار جزائري موجهة لتغطية عجز الخزينة العمومية، و1261 مليار دينار موجهة لتمويل الدين العمومي؛

_ نوفمبر 2018: تم التمويل بمبلغ 1187.2 مليار دينار جزائري، وبذلك يصبح قائم التمويل غير التقليدي للخزينة يقارب 28% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2017، وقد تم استخدام هذا المبلغ بصفة كلية للاستثمار، حيث تم تخصيص ما قيمته 452 مليار دج لسوناطراك ،لإعادة شراء ديون الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر، والتي تمثل التعويضات لفوارق أسعار الوقود المتراكمة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014، وستسمح هذه المبالغ بالمساهمة في تمويل جزء من البرنامج الاستثماري للمؤسسة، وتخصيص ما قيمته 735.2 مليار دينار جزائري للصندوق الوطني للاستثمار ، والذي سيساهم في تمويل برنامج استثماري يتضمن خصوصا مشروع "الفوسفات المدمج" في شرق البالد؛

قام بنك الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال السداسي الأول من 2018، بغية "تعقيم" أي فائض للسيولة، تمثلت في:

- إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة، ابتداء من جانفي 2018، سمحت هذه العملية بتعقيم فوائض بلغ متوسطها دينار جزائري؛
- تعقيم جزء من فائض السيولة، الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناطراك، علما أن استعمال هذه الموارد يتوقف على تقدير المؤسسة وفقا لتجسيد احتياجات تمويل برنامجها الاستثماري؛
- رفع معدلات الاحتياطات الإجبارية من 4 إلى% 8% في بداية سنة 2018، ثم من 8% إلى 10% في جوان 2018، بذلك بلغ الإجمالي "المعقم" عن طريق هذه الأداة 659 مليار دينار جزائري.

_ جانفي 2019: وصل حجم التمويل غير التقليدي في شهر جانفي من سنة 2019 ما يقارب 1000 مليار دينار جزائري، وأكد في هذا السياق واضعي السياسات، بأن هذا التمويل لن يتسبب في ارتفاع التضخم كما تنبأ به بعض الخبراء.

واستدل القائمون على السياسات بالمنحنى التنازلي لوتيرة التضخم في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 6.5% نهاية 2016، قبل أن تنتقل إلى 5.5% نهاية 2017، ثم 4.3% نهاية 2018، واعتبر أن ذلك يمثل "تكذيبا ماديا لتوقعات الخبراء، الذين حذروا من التضخم بسبب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي".

المبحث الثالث: آثار سياسة التمويل بالعجز على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا المبحث، دراسة آثار تطبيق سياسة التمويل بالعجز على كل من الكتلة النقدية M2، واحتياطي الصرف، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو هذا من جهة، ومؤشرات قياس التضخم من جهة ثانية، كونه النتيجة لهذه السياسة. وذلك خلال الفترة (2000_2019).

المطلب الأول: آثار تطبيق سياسة التمويل بالعجز على المؤشرات النقدية للجزائر

رغم أن تبني سياسة التمويل بالعجز كانت بغرض تحسين وضعية الميزانية، وتصحيح العجز الحاصل فيها، إلا أنها في نفس الوقت لها آثار متداخلة مع العديد من المؤشرات النقدية.

أولا: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2019)

يقصد بالعرض النقدي (الكتلة النقدية)، تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، ولقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا واسعا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولذلك سنتطرق في هذا العنصر إلى تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2019). والجدول رقم (05) يوضح ذلك.

جدول رقم (05)

تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقود	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة M2
2000	1048.2	974.3	**2022.5**	**13.0**
2001	1238.5	1235.0	**2473.5**	**22.3**
2002	1416.3	1485.2	**2901.5**	**17.3**
2003	1643.5	1656.0	**3299.5**	**15.5**
2004	2160.5	1577.5	**3738.0**	**11.4**
2005	2421.4	1736.2	**4157.6**	**11.2**
2006	3167.6	1766.1	**4933.7**	**18.7**
2007	4233.6	1761.0	**5994.6**	**21.5**
2008	4964.9	1991.0	**6955.9**	**16.0**
2009	4944.2	2228.9	**7173.1**	**3.10**
2010	5756.4	2524.3	**8280.7**	**15.4**
2011	7141.7	2787.5	**9929.2**	**19.9**
2012	7681.5	3333.6	**11015.1**	**10.9**
2013	8249.8	3691.7	**11941.5**	**8.4**

2014	9603.0	4083.7	**13686.7**	**14.6**
2015	9261.2	4443.3	**13704.5**	**0.1**
2016	9407.0	4409.3	**13816.3**	**0.8**
2017	10266.1	4708.5	**14974.6**	**8.4**
2018	11404.1	5232.6	**16636.7**	**11.1**
2019 مارس	12079.4	5235.1	**17314.5**	**4.07**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل -13-"النقود والقروض"**، ص:219.
- **تقارير بنك الجزائر لسنوات :2002،2006،2010،2015،2017.**
- بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، جوان 2019(الثلاثي الأول)، ص:11.

من خلال معطيات الجدول رقم (05)، نلاحظ أن الفترة الممتدة من (2000-2004) تميزت بعدة تغيرات على مستوى الكتلة النقدية، ففي سنة 2000 وصل معدل نمو الكتلة النقدية إلى 13%، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع معدلات السنوات السابقة، وهذا نتيجة للالتزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وإتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى تجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام. أما في سنة 2001 فقد ارتفعت الكتلة النقدية إلى2473.5 مليار دينار جزائري، بعدما كانت في السنة التي سبقتها 2022.5 مليار دينار جزائري، أي زادت بمعدل نمو وصل إلى22.3%، ولعل السبب في هذه الزيادة؛ راجع إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي في 2001، والذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري من سنة 2001 إلى سنة2004، وكذلك برنامج تنمية الجنوب.

كما تميزت الفترة الممتدة من (2005-2007)، بزيادة في نمو الكتلة النقدية M2 حسب ما أقره بنك الجزائر إلى حوالي 21.5% سنة 2007 مقابل 11.2%سنة 2005، ويرجع هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود إلى:

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005و2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية؛
- تنامي السوق الموازية، وتهريب العملة الوطنية (عمليات تهريب الأموال).

أما الفترة الممتدة من (2007-2009)، فقد شهدت تذبذب وانخفاض حجم الكتلة النقدية، حيث بلغ معدل النمو للكتلة النقدي M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر، في الفترة الممتدة من (2000-2009)، وذلك بالضبط سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار جزائري، وبمعدل نمو 3.10%، وذلك نتيجة تقلص الودائع تحت الطلب، حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى

3114.8 مليار دينار جزائري سنة 2009، أي بمعدل انخفاض وصل (9.05%)، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود).

وبداية سنة 2010 ،بدأ العرض النقدي في النمو والزيادة ؛ نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية ،واستقرار الأزمة المالية العالمية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات ، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010، نسبة 15.4% بعدما كان 3.1% سنة 2009، أي بمبلغ قدره8280.7 مليار دينار جزائري مقابل 7173.1 مليار دينار جزائري سنة 2009، كما تغيرت أشباه النقود إلى2524.3 مليار دينار جزائري، أما سنة 2011 فيلاحظ فيها نمو حجم العرض النقدي بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل نمو منذ 1998، وذلك بمعدل 19.9%، ونجد أن مصدر هذا النمو؛ هو تحسن و ارتفاع حجم الودائع بنوعيها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ماساهم في خلق الائتمان، حيث بلغت الكتلة النقدية M2 قيمة 9929.2 مليار دينار جزائري، بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012، لينخفض معدل النمو من 19.9% سنة 2011 إلى10.9%، إذ بلغ مستوى العرض النقدي قيمة 11015.1 مليار دينار جزائري، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك الانخفاض إلى التأثر بالأزمة الأوربية، حيث حصل انخفاض في صافي الأصول الخارجية ،التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي. وقد سجلت سنة 2013 ارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية، وصل إلى 8.4% وهي نسبة أقل من السنة السابقة، وهذا بسبب تباطؤ وتيرة التوسع النقدي (ودائع خارج المحروقات) إلى 10.17%، وهو ما يؤكد تراجع دور قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف. في سنة 2014 عرف معدل نمو الكتلة النقدية M2 ارتفاع بشكل معتبر حيث قدر بـ14.6%، إلا أنه سجل نقصا في العام الموالي قدره 0.1% ،وذلك بفارق قدره 17.8 مليار دينا جزائري فقط من 2014إلى 2015، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول (انخفاض ودائع قطاع المحروقات) ،الذي بدأ في اواخر سنة 2014، واستمر لسنة 2015 ،ونتيجة لهذا الانخفاض ؛حدثت عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وتقلص حاد في الاحتياطي النقدي، مما انعكس في نمو ضعيف ،أو لنقل شبه منعدم في الكتلة النقدية M2 لسنة 2016، والتي كانت نسبتها 0.8% ، وهذا النمو الضعيف كان راجعا؛ إلى انخفاض ودائع القطاعات خارج المحروقات بنسبة (3.2%-) ، بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%.

وتميزت الفترة (2017_ الثلاثي الأول2019) بارتفاع ملحوظ في معدل نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى لتبلغ على التوالي (0.8% ، 11.1% ،4.07%)، ويرجع تفسير هذا لتطبيق الدولة الجزائرية سياسة التمويل غير تقليدي، ذلك بداية من الثلاثي الأخير من سنة 2017 ، وكنتيجة لهذه السياسة بلغت الكتلة النقدية M2 في نهاية 2018 قيمة 16636.7 مليار دينار جزائري بعدما كانت 14974.6مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2017 ،حيث بلغ فارق معدل النمو بين السنتين (10.3%) ، وهذا الفارق شكله زيادة النقود بقيمة 1138 مليار دينار جزائري ،وأشباه النقود ب524.1 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بأكثر من (8.8%)، ومراكز الصكوك البريدية بأكثر من (14.4%)، والودائع

لأجل بأكثر من (9.4 %) ،ففي سبتمبر 2018، ارتفعت الودائع لدى المصارف لتبلغ 10905 مليار دينار جزائري، في ظروف تميزت بالارتفاع المعتبر لودائع قطاع المحروقات بـ (11.7%)، خص هذا الارتفاع في الودائع لدى المصارف كل من موارد القطاع العمومي الاقتصادي بـ(15.2%)، وموارد القطاع الخاص والأسر (7.1%). وتم تأكيد هذا الكلام في بداية سنة 2019، فرغم مرور 3 أشهر فقط في هذه السنة، إلا أن معدل نمو الكتلة النقدية M2 وصل إلى 4.07%، حيث بلغت الكتلة النقدية 17314.5 مليار دينار جزائري، وهذا يمثل دليلا قاطعا على تأثير سياسة التمويل غير التقليدي، التي اتبعتها الدولة الجزائرية من خلال بنكها المركزي (الاصدار النقدي بدون غطاء) على حجم وتطور الكتلة النقدية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والذي سيكون له بعد مؤثر على ارتفاع معدلات التضخم مستقبلا. ولتوضيح هذا الكلام أكثر نقوم بعرض الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

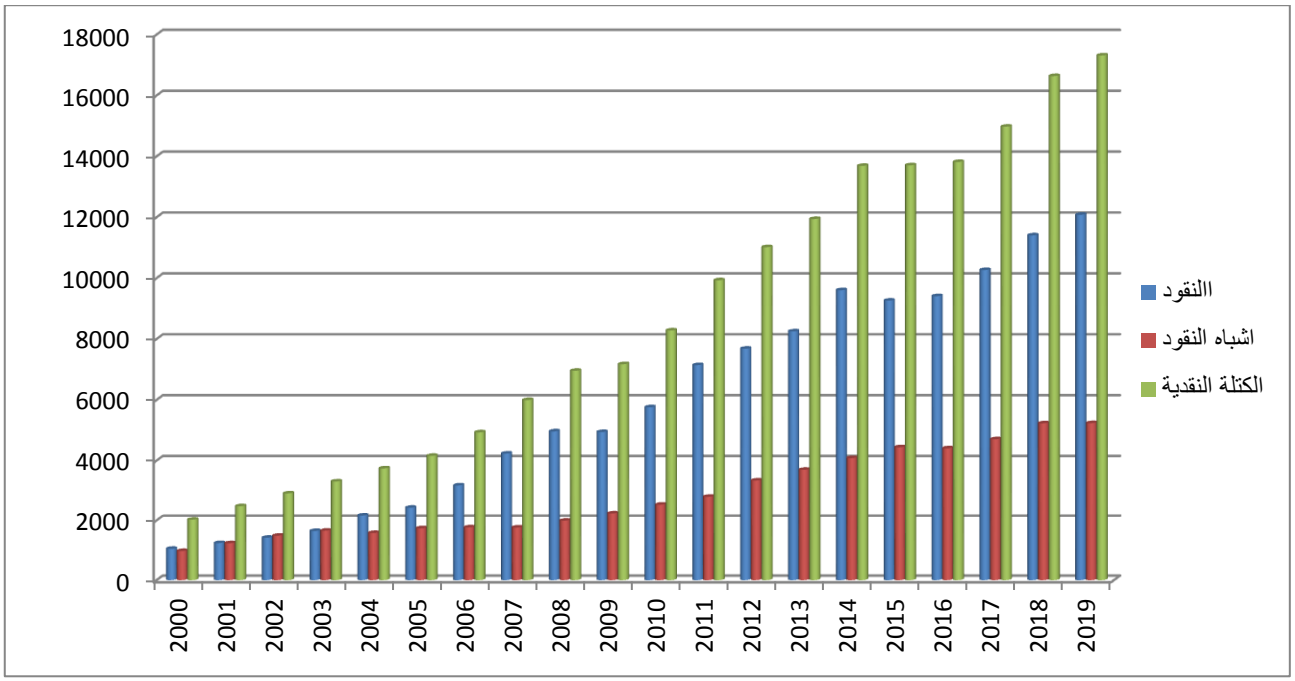

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (05).

ثانيا: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على احتياطي الصرف خلال الفترة (2000- 2019)

يعتبر احتياطي الصرف بمثابة الجدار الأول التي تستنجد به أي دولة للتصدي للصدمات الخارجية، لذلك سنقوم من خلال هذا العنصر بتوضيح أثر سياسة التمويل بالعجز على احتياطي الصرف، وهذا من خلال دراسة تطوره، قبل تطبيق سياسة التمويل بالعجز وبعدها في الجزائر، خلال الفترة 2000-2019، كما هو موضح في الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06)

تطور وضعية احتياطيات الصرف الرسمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	إجمالي احتياطي الصرف
2000	11.90
2001	17.96
2002	23.11
2003	32.22
2004	43.11
2005	56.18
2006	77.78
2007	110.18
2008	143.10
2009	148.91
2010	162.22
2011	182.22
2012	190.66
2013	194.01
2014	178.93
2015	144.13
2016	114.13
2017	97.33
2018	79.88
2019	72.88

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **تقارير سنوات 2002،2006،2011،2015،2017.**
- مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، ديسمبر 2018، ص:10.
- وكالة الأنباء الجزائرية، شوهد بتاريخ 7-05- 2020 على الرابط:

http://www.aps.dz/ar/economie/83197-62

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ أن احتياطات الصرف شهدت زيادة معتبرة ومستمرة خلال الفترة الممتدة (2000-2013) ،حيث بلغت قيمتها 194.01 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وهي أعلى قيمة خلال هذه الفترة ، بعدما كانت سنة 2000 تبلغ 11.90 مليار دولار أمريكي، أي بفارق 182.11 مليار دولا

أمريكي ، واستطاعت الجزائر أن تحقق هذه الأرقام بفضل استفادتها من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ، الأمر الذي سمح لها بنشر درجة الثقة في الأسواق، و قدرة البلد على الوفاء، ومساعدة الحكومة على تلبية حاجاتها من النقد الأجنبي ،والوفاء الالتزامات الناشئة على الدين الخارجي.

وتميزت الفترة (2014-2016) بانخفاض احتياطات الصرف الجزائرية، حيث بلغ سنة 2014 قيمة 178.93 مليار دولار أمريكي، مقابل انخفاض وصل سنة 2015 إلى 144.13 مليار دولار أمريكي، وانخفاض بلغ 114.13 مليار دولار أمريكي سنة 2016، وتفسير هذا التراجع المحسوس لاحتياطات الصرف الجزائرية: هو الصدمة البترولية (انهيار أسعار البتول)، حيث قدر سعر البرميل سنة 2015 ب52 دولار، وذلك راجع:

- ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون بميل يوميا؛
- انخفاض الطلب العالمي على الطاقة؛
- سياسة الأوبك: حيث رفضت التدخل في السوق النفطي لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج، لامتصاص فائض الطلب المقدر 2 مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كـ روسيا، إيران.

استمر تآكل احتياطي الصرف خلال الفترة (2017_أفريل 2019) ليصل سنة 2017 و2018 على التوالي ما قيمته (97.33 و79.82) مليار دولار أمريكي، وهذا يعني أن الجزائر فقدت 17.51 مليار دولار أمريكي خلال عام، واستمر الانخفاض إلى غاية أفريل 2019، بما قيمته 72.88 مليار دولار أمريكي، وهذه الانخفاضات في احتياطات الصرف الجزائرية، كانت تزامنا مع اتباع الدولة الجزائرية سياسة التمويل غير التقليدي منذ أواخر سنة 2017، ونفسر الانخفاض في احتياطي الصرف إلى:

- انخفاض فعلي في ميزان المدفوعات بحجم 23.3 مليار دولار أمريكي
- تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية (اليورو والدولار الأمريكي)،
- استمرار آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الاقتصاد الجزائري؛ أدت إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع، خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال عاليا.

ومنه يمكن القول بأن اتباع الدولة الجزائرية للتمويل غير التقليدي، كان له تأثير سلبي على احتياطي الصرف، فإن استمرار تآكل هذا الأخير سيقلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية. والشكل رقم (05) يؤكد هذا الكلام، حيث أنه يوضح تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 2000-2019.

الشكل رقم (05): تطور احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

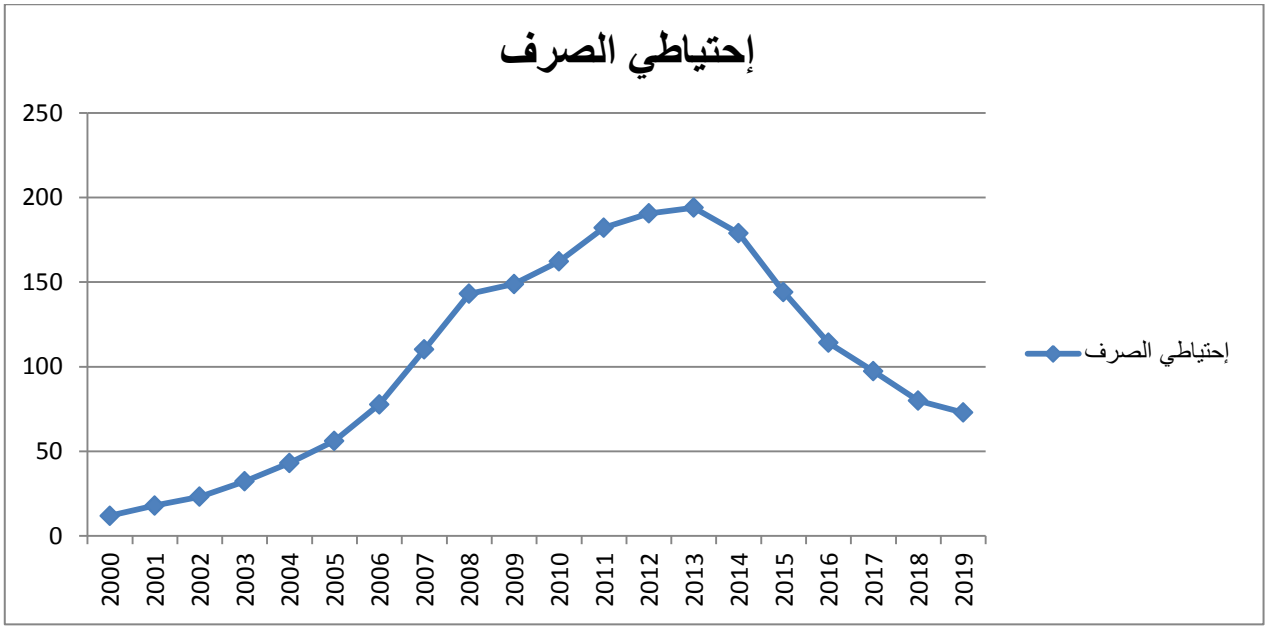

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06).

ثالثا: تحليل أثر سياسة التمويل بالعجز على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصادياً شديد الحساسية للمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لاسيما أمام تسارع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفاً اختلافاً جذرياً في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ لما له من أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي، من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية عامة والنقدية خاصة، وبالتالي فإن الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية؛ هو أساس سياسة الصرف لتحقيق شروط التوازن الاقتصادي والمحافظة عليه. وسنقوم في هذا الجزء بتوضيح أثر سياسة التمويل بالعجز على سعر صرف الدينار الجزائري، مقابل كل من الدولار الأمريكي، واليورو، خلال الفترة 2000-2019، والجدول رقم (07) يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو.

الجدول رقم (07)

تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري (2000_2019)

السنوات	الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	اليورو مقابل الدينار الجزائري
2000	75.31	69.43

69.20	**77.26**	**2001**
75.35	**79.68**	**2002**
87.46	**77.36**	**2003**
89.64	**72.06**	**2004**
91.32	**73.36**	**2005**
91.24	**72.64**	**2006**
95.00	**69.36**	**2007**
94.85	**64.58**	**2008**
101.29	**72.64**	**2009**
99.19	**74.40**	**2010**
102.21	**72.85**	**2011**
102.16	**77.55**	**2012**
105.43	**79.38**	**2013**
106.90	**80.56**	**2014**
111.44	**100.46**	**2015**
121.17	**109.46**	**2016**
125.32	**110.96**	**2017**
137.68	**116.61**	**2018**
134.80	**118.61**	**2019 الثلاثي الأول**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، ديسمبر 2016، ص:20.
- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، جوان 2019، ص:20.
- سعر الصرف، **بنك الجزائر**، شوهد بتاريخ 9-05-2020 على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (04)، أن متوسط سعر الدينار مقابل الدولار واليورو خلال الفترة (2000_2013)، تميز بوتيرة مستقرة نوعا ما، فتارة ينخفض سعر صرف الدينا مقابل الدولار، وتارة أخرى يرتفع ،ونفس الكلام ينطبق على سعر صرف الدينار مقابل اليورو، إلا أن هذه التحركات كانت ضمن هوامش تغير محدودة ، حيث أن متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار لم يتجاوز 79.68 والذي حقق سنة 2002، حيث كانت تحركاته خلال كل هذه الفترة ضمن المجال[64-79] ، ولم يتجاوز سعر صرف اليورو مقابل الدينار متوسط صرف 105.43 ،والذي حقق سنة 2013، حيث كانت تحركاته خلال كل هذه الفترة، وذلك ضمن المجال [69-105] ، وكل هذا راجع لعدة عوامل والتي أبرزها:

- تأثيرات تدهور الدينار، مقابل العملة الأوربية كانت محدودة.

- التسيير المحكم لاحتياطات الصرف.
- التطورات الإيجابية والمتواصلة لأسعار النفط.

و شهدت الفترة (2014_2016) ،تغيرا محسوسا في أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى ،بما فيها الدولار الأمريكي واليورو الأوربي ، حيث كان متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار في هذه السنوات على التوالي(80.65 و 100.46 و109.46) متجاوزة 79.68 والذي كان أعلى متوسط صرف لدينا مقابل الدولار في الفترة (2000–2013)، ونفس وتيرة الارتفاع سجلت في متوسط سعر صرف الدينار مقابل اليورو في نفس الفترة، حيث كان على التوالي(106.9 و 111.44 و 121.17) ، متجاوزا بذلك 105.43 التي سجلت في الفترة السابقة (2000–2013) كأعلى متوسط سعر صرف فيها، وذلك نتيجة الصدمة الخارجية، الناتجة عن انهيار أسعار البترول سنة 2014، فقد وصل سعره إلى 45 دولار أمريكي للبرميل سنة 2016 ، والسبب الغير مباشر في هذا الانخفاض، هي ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة ، و لعب سعر الصرف دور المقاوم الأول لهذه الصدمة ، إذ لجأت الحكومة الجزائرية لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي ،لامتصاص تأثير هذه الأزمة الخارجية، حيث لجأ البنك المركزي إلى مراجعة سعر الصرف الفعلي عند مستوى توازنه، الذي تحدده أساسيات الاقتصاد الجزائري،(سعر النفط و التضخم و فارق الإنتاجية و شركائها الأجانب)، بما يسمح بمواجهة ارتفاع فاتورة الاستيراد التي تجاوزت 60 مليار دينار جزائري سنويا، ولتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية بنسبة 50% .

كما عرفت الفترة (2017– مارس 2019)، استمرار ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و اليورو الأوربي ، بينما قيمة العملة الجزائرية مقابل الدولار واليورو كانت في تدهور مستمر ، وذلك تزامنا مع تطبيق سياسة التمويل بالعجز ،حيث قدرت مقابل الدولار الأمريكي سنة 2017 ب 110.96 ثم انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى 116.61 في نهاية 2018، أي بنسبة انخفاض 5.10%، و استمر هذا الانخفاض خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 ليكون 118.61، أما فيما يخص قيمة العملة الجزائرية مقابل اليورو خلال تطبيق سياسة التمويل بالعجز (التمويل غير التقليدي)، في سنة 2017 قدرت 125.32 لتنخفض بشكل ملحوظ إلى 137.68 في نهاية 2018، وبداية سنة 2019، وذلك بنسبة انخفاض 9.87% ، ويكننا القول أن أحد الأسباب المهمة في تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى (الدولار و اليورو) خلال هذه الفترة بالذات ، هو راجع إلى التأثير السلبي بفعل اللجوء إلى التمويل النقدي (التمويل بالعجز)، لتغطية على وجه الخصوص عجز الخزينة، وهو ما ترتب عنه زيادة في المعروض النقدي، مما أدى لانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري ، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للعملة الجزائرية ،وماله من تأثير سلبي على الاقتصاد ككل .

المطلب الثاني: أثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)

لمعرفة أثر سياسة التمويل بالعجز على الاقتصاد الجزائري، يجب تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الارتفاعات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات، أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وعليه فإن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر، يعد بمثابة الركيزة الأولى لاقتفاء آثار هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر الأرقام القياسية للأسعار؛ أهم مؤشر إحصائي يعتمد عليه في قياس معدل التضخم. لذلك سنقوم في هذا المطلب بالوقوف على أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات، التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، وذلك بالاعتماد على تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI، بالإضافة إلى تطور كل من معدلات نمو الكتلة النقدية، ومعدل الناتج الاجمالي المحلي الاسمي إلى الحقيقي (المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي)، والتي لها علاقة غير مباشرة في ظاهرة التضخم. والجدول رقم (08) يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وتغيرات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

الجدول رقم (08)

تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

السنوات (سنة الأساس 2001)	معدل نمو الكتلة النقدية	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الإسمي	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI	معدل التضخم (نسبة مئوية)
2000	13.0	2.2	26.2	95.97	0.3
2001	22.3	2.1	3.3	100.00	4.2
2002	17.3	4.7	6.5	101.43	1.4
2003	15.5	6.9	16.0	105.75	4.3
2004	11.4	5.2	16.4	109.95	4
2005	11.2	5.1	22.4	111.47	1.4
2006	18.7	2	12.6	114.05	2.3
2007	21.5	3	10.0	118.24	3.7
2008	16.0	2.4	18.4	123.90	4.9
2009	3.10	1.4	(9.7)	131.10	5.7
2010	15.4	3.4	20.3	136.20	3.9
2011	19.9	2.9	21.1	142.39	4.5
2012	10.9	3.4	11.1	155.10	8.9
2013	8.4	2.8	2.7	160.11	3.3

2014	14.6	3.8	3.6	164.77	3
2015	0.1	3.7	(3.0)	172.65	4.8
2016	0.8	3.3	4.8	183.70	6.4
2017	8.4	2.2	6.2	193.90	5.6
2018	11.1	1.5	8.6	202.26	4.3
مارس 2019	4.07	1.9	_	203.71	4.08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، **حوصلة إحصائية 1962_ 2011**، الفصل-4- الأرقام الاستدلالية للأسعار، ص:78.
- بنك الجزائر، **تقارير سنوات 2002،2006،2011،2015،2017.**
- بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**، ديسمبر 2016، ص:29.
- بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**، جوان 2019، ص:26،29.
- احصائيات البنك الدولي، شوهد بتاريخ 2020/08/20، على الرابط:
http://pubdocs.worldbank.org/en/300461554146594977/algeria-MEU-April-2019-ar

ومن أجل التوضيح أكثر لتطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) سنستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(06):تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)

الوحدة: %

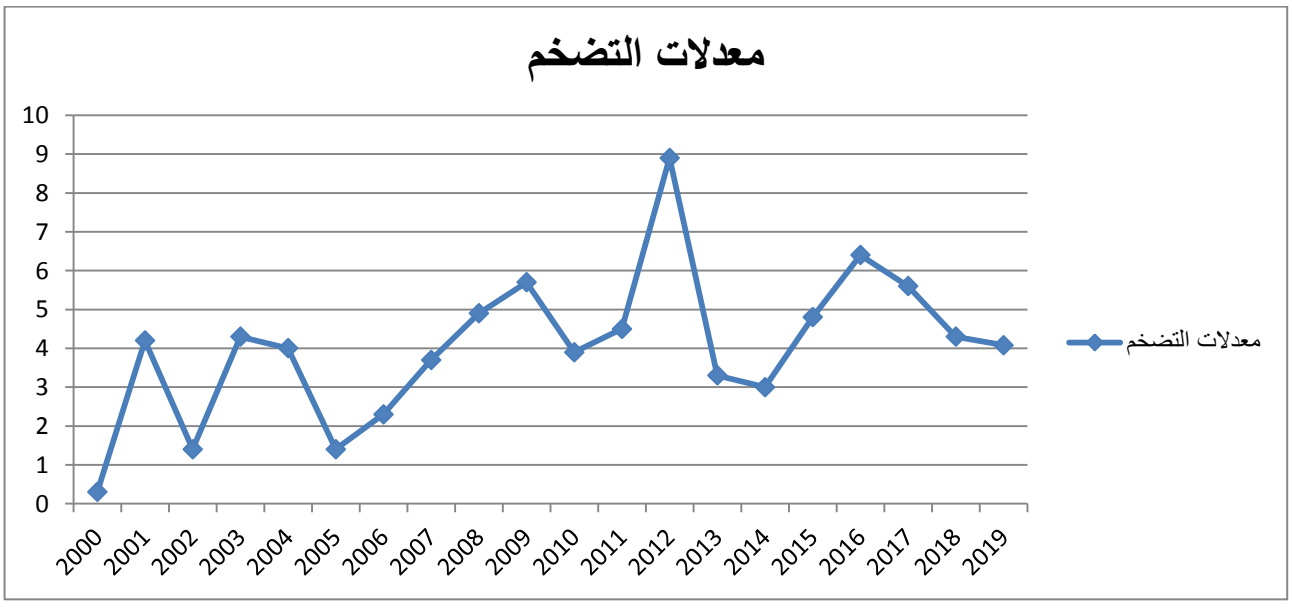

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (08).

من خلال معطيات الجدول رقم (08)، نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 عرفت عدة تغيرات، فالفترة (2000_2008)، تميزت باتباع الدولة الجزائرية سياسة توسعية، في ظل انتعاش أسعار النفط، ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

- سنة 2001 سجل ارتفاع في معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة، التي كانت 0.3**%**، حيث بلغ في هذه السنة 4.2% ،ويفسر هذا الارتفاع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 22.3،%بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية، الناجم عن تحسن أسعار البترول، والانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004، ويعود كذلك هذا الارتفاع في معدل التضخم؛ إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ،التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار ، مما أدى لوصول معدلCPI في نفس السنة إلى 100 نقطة بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ95.97 نقطة ،وما يؤكد ارتفاع الأسعار؛ وصول معدل نمو الناتج المحلي الاسمي معدل 3.3%(بالأسعار الجارية) ،مقارنة بمعدل الناتج الحقيقي ،الذي بلغ 2.1% أي بفارق 1.2% ،والتي تعكس الزيادة الحاصلة في الأسعار(التضخم).
- وعرفت سنة 2002 انخفاضا في معدل التضخم قدر بـ1.3%، وذلك بسبب انخفاض في الكتلة النقدية إلى 17.3%.
- شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم4.3% ،ويفسر هذا الارتفاع زيادة السيولة المفرطة في السوق النقدية ،بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية، مثل :العملة الائتمانية ،والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب ،مما انعكس هذا على ارتفاع الأسعار الاستهلاكية، وبلوغ مؤشر أسعار الاستهلاك CPI في هذه السنة 105.75 نقطة ،وذلك بسبب ازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية ،في مقابل معروض ضعيف ما يجعل الأفراد يتنافسون على مخزون محدود من الأشياء، مما يزيد من أسعارها، وما يؤكد هذا الارتفاع في الأسعار ،هو بلوغ معدل الناتج المحلي الاسمي 16% ،مقارنة بمعدل الناتج الحقيقي المقدر بـ 6.9 % ،أي بفارق 9.9% الذي يمثل الزيادة في الأسعار.
- وشهدت الفترة (2004- 2005)؛ انخفاض في معدلات التضخم، حيث كانت على التوالي (4%، 1.4%)، وهذا راجع لانخفاض معدل نمو الكتلة النقدية، حيث كان على التوالي (11.4%، 11.2%).
- أما الفترة الممتدة من (2006-2008) ؛عرفت ارتفاع معدلات التضخم مرة ثانية ،وذلك ببلوغه أعلى معدل له خلال الفترة (2000-2008) ،والمسجل سنة 2008 بـ4.9%، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية ،حيث وصل CPI في نفس السنة 123.90 نقطة، وبلغ معدل الناتج المحلي الاسمي 18.4% ،مقارنة بالناتج الحقيقي الذي قدر بـ2.4% ،وهو ما يدل على الفجوة الكبيرة بين المعدلين(الاسمي والحقيقي) ،مما يبن مرة أخرى ضعف القطاع الإنتاجي في تغطية الطلب الكلي من الاحتياجات للأفراد ،مما ينعكس عليه الارتفاع الكبير للأسعار، وضعف القدرة الشرائية للأفراد ،وبالتالي التضخم.

وعرفت الفترة (2009-2014) ،تذبذبا في معدلات التضخم بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في السنوات الاخرى ، حيث بلغت سنة 2009 معدل 5.7%، وذلك يعود إلى الأموال الكبيرة التي خصصت لتنفيذ برنامج دعم النمو، وكذلك ارتفاع الأجور دون زيادة مقابلة للإنتاجية، وكذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخصوصا المواد الغذائية (التضخم المستورد)، إضافة إلى ذلك؛ التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول، ثم انخفضت سنة 2010 لتصل إلى 3.9% ،حيث لم تعد المواد الغذائية تساهم إلا بالنصف في زيادة الأسعار (49.5%)، بتراجع واضح بالنسبة لسنة المنصرمة (63.9%). لتشهد بعدها سنتي 2011و2012 ؛عودة ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى ،حيث سجلت على التوالي(4.5% و 8.9%) ،حيث قدرCPI في هذه السنة بـــ155.1نقطة، وسبب هذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث كانت 12.2% بالنسبة إلى الجزائر الكبرى، بينما كان أسعار مواد الفئات الأخرى أدنى بكثير، إذ بلغ 6.6% بالنسبة للسلع المعملية و 5% بالنسبة للخدمات ، وهكذا ارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية بشدة في 2012 بالغا أكثر من ثلاثة أضعاف وتيرة 2011 (4.2%) .في حين يشير المؤشر الوطني من جهته ، إلى زيادة في سعر هذه الفئة حيث بلغت 13% مقابل 5.9% في 2011 من جهة أخرى ، و تسارعت أيضا زيادة أسعار المواد الغذائية الصناعية ، مما جعل معدل الناتج الاسمي يفوق معدل الناتج الحقيقي ،وذلك بفارق 8.5% ،وهذا ما يثبت كل مرة عدم مقدرة القطاع الانتاجي الجزائري وضعفه . لتعود معدلات التضخم للانخفاض سنتي 2013و2014؛ بتسجيل معدلات تضخم على التوالي (3.3% و3%)، ونتج هذا الانخفاض بسبب الاتجاه المتنازل لأسعار المواد الغذائية، خاصة المتعلق بالمنتجات الفلاحية الطازجة والسلع المعملية، على الرغم من تسارع تضخم أسعار الخدمات، وكذلك بسبب الانخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ 8.4 % سنة 2013.

فيما عرفت السنتين(2015، 2016)؛ عودة تسارع التضخم بعد سنتين من التراجع المعتبر(2013، 2014) ،حيث قدر معدل التضخم في هذين السنتين على التوالي (4.8% و6.4%) ، وهو ما ترجم وصول المؤشر العام لأسعار الاستهلاك على التوالي بـ 172.65 نقطة و183.70نقطة ، بعدما كانت 2013 تقدر بـ 160.11نقطة، و في سنة 2014 يقدر بـ164.77 نقطة، وارتفع التضخم خلال هذين السنتين ؛كان راجع إلى انحراف أسعار المواد المعملية، والتضخم في أسعار الخدمات، و لم يكن مرتبط بالتوسع النقدي ،كون هذا الأخير لم يتجاوز 0.1%سنة 2015، و 0.8% سنة 2016، مقارنة بما كان في سنتي 2013 و 2014، حيث كانت على التوالي (8.4% و 14.6%) .

أما فيما يخص الفترة (2017- مارس2019) ؛عرفت معدلات التضخم انخفاضا ،وكانت على التوالي(5.6 %، 4.3% ، 4.08%) ،وهذا مالم يكن متوقعا ،حيث أن معظم الخبراء توقعوا ارتفاع معدلات التضخم ،بينما حدث العكس تماما، فرغم تطبيق سياسة التمويل بالعجز(التمويل التضخمي) ،الذي خصص لها ما يقارب 6556.2 ،والتي كانت السبب الأول في التوسع النقدي ،حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية سنة

2017 إلى 8% ، ليرتفع سنة 2018 إلى ما يقارب 11.1،% ليصل خلال الثلاث أشهر الأولى فقط من سنة 2019 إلى 4.07% ،وهي معدلات مرتفعة جدا اذا ما قورنت بمعدلات نمو الكتلة النقدية قبل تطبيق سياسة التمويل بالعجز ،والتي كانت 0.1% و0.8% في سنتي 2015 و 2016 على التوالي ، وواصل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI هو الآخر ارتفاعه خلال هذه الفترة، حيث كان على التوالي(193.9 ، 202.26 ، 203.71) نقطة ، وكانت هي الأعلى خلال الفترة (2000–2019) إذ يدل على التطور الكبير في أسعار السلع والخدمات ، كما ارتفع معدل الناتج الاسمي عن معدل الناتج الحقيقي (المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي) ،إذ كان الفارق بينهما في سنة 2018 (7.1 %) ،وهو ما يثبت مرة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية ،جراء الطلب المتزايد عليها من قبل الأفراد، مقابل عرض المنتوج الضعيف ،الذي لا يلبي احتياجات الأفراد المتزايدة والمتجددة ؛ كل هذه الأسباب لم تؤثر في زيادة معدلات التضخم ، ويمكن ارجاع عدم ارتفاع معدلات التضخم لسببين رئيسيين هما:

- قصر فترة تطبيق سياسة التمويل بالعجز؛ اذ لم تتجاوز 18 شهرا (أكتوبر 2017– مارس 2019)، وهي فترة قصيرة لظهور الفجوة التضخمي.
- الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية؛ لتفادي الضغوط التضخمية على المدى القصير.

المطلب الثالث: آفاق سياسة التمويل بالعجز في الجزائر وحدودها

سيتم التطرق في هذا المطلب لتقييم سياسة التمويل بالعجز وحدودها في الجزائر.

أولا: تقييم تنفيذ التمويل غير التقليدي في الجزائر

لقد أصدر بنك الجزائر تقريرا لتقييم تنفيذ التمويل غير التقليدي للميزانية، حيث أنه خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2017، وصل مستوى التمويل غير التقليدي في بنك الجزائر إلى657 مليار دينار جزائري، وبعد إعادة الحساب وفتح السوق ،وصلت الأرباح إلى 920 مليار دينار جزائري موزعة على الخزينة ، ومنذ منتصف نوفمبر 2017 ،وحتى جانفي 2019، تم تعبئة مبلغ 6556.2 مليار دينار جزائري، وجه مبلغ 2.470 مليار دينار جزائري لتمويل العجز في الخزينة للسنتين 2017 و2018 ،و مبلغ1.813 مليار دينار جزائري للسنة المالية 2019 ، حيث ساهم هذا في تسديد الدين العام للشركات سوناطراك وسندات النمو بمبلغ 500 مليار دينار جزائري، مخصص للصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية ،لإعادة تمويل ديونها فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبلغت اعتمادات الاقتصاد في عام 2018 معدل نمو بنسبة 13.8% مقارنة بالسنة المالية 2017 ، مع زيادة سنوية في التمويل بالقيمة المطلقة بـ 1.223 مليار دينار جزائري، وقد تم تحديد الاحتياطي الإلزامي البالغ 610 مليار دينار بنسبة 10%، وفي فيفري 2019، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في اجتماعها؛ زيادة معدل متطلبات الاحتياطي بنسبة 12%، و في نهاية فيفري 2019، بلغت قيمة السيولة في البنوك 1895.6 مليار دينار. ويشير التقرير في الأخير إلى أن المبلغ الاجمالي المعبأ المقدر بـ6556.2 مليار دينار جزائري تم ضخ منه مبلغ 3114.4 مليار دينار جزائري في الاقتصاد ، وجه خلال هذه الفترة لتغطية العجز في الميزانية، وتمويل الدين العام المحلي، ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.[1]

ثانيا: حدود سياسة التمويل بالعجز في الجزائر

عرفت الجزائر، من سنة 2018 إلى بداية 2020 ضغوطات على الميزانية، وخلافا للخطابات المجاملة لبعض الخبراء الجزائريين، التي أعلنت عن اسعار النفط تتراوح بين 70 و80 دولار للفترة 2015_2017، وأكثر بين 2017_2020. إلا أنه في الواقع، أسعار النفط كانت منخفضة في هذه الفترة، بسبب الاختلال بين العرض والطلب الراجع للطاقات المتجددة (التحول الطاقوي الجديد). كما لوحظ خلال بداية 2017، أن الواردات من السلع بلغت 46 مليار دولار مع الخدمات والتحويلات القانونية لرؤوس الأموال بالتقريب نفس مبلغ خروج العملة الصعبة لسنة 2016.[2]

[1] تقرير بنك الجزائر حول عملية التمويل غير التقليدي للميزانية، شوهد بتاريخ 2019/07/30، على الرابط: https://algeriemaintenant.com/2019/04/13، الساعة 16:00.

[2] مسيليتي نبيلة وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص7.

مع ايرادات بالعملة الصعبة بلغت ما بين 32 إلى 35 مليار دولار بأسعار نفط تتراوح بين 50و55 دولار للبرميل، والتحدي الكبير بالنسبة للجزائر ؛هو الاستمرارية والبحث الدائم على التنمية الاقتصادية، التي تحتم وضع أدوات عملية قادرة على توقع التغييرات في سلوك الأعوان الاقتصاديين ، لأن هناك علاقة جدلية بين التنمية والأمن ، حيث بدون تنمية مستدامة هناك حتما تزايد لانعدام الأمن ، وحسب الخبراء فإن الجزائر تحت رهان اصلاحات عميقة ، لإرساء اقتصاد متنوع يضمن خلق مناصب عمل دائمة ،وبذلك تحقيق الاستقرار في منطقة البحر الابيض وإفريقيا. لكن لتجنب الآثار الضارة بالتنمية، سوف يكون من الخطر لمستقبل الجزائر التوجه نحو الثقافة الريعية، مثل ما كان في الماضي، حيث أن أسعار النفط المنخفضة ستدوم طويلا، لذا يجب اتخاد استراتيجيات مستعجلة للتكيف مع الوضع الراهن.[1]

ومن بين الحلول المطروحة خارج القطاع النفطي ،هو تطوير الجهاز الإنتاجي لخلق نمو اقتصادي، بدون التعرض للمخاطر كالتي حدثت بسبب سياسة التمويل بالعجز ، ولتفعيل هذا المقترح؛ يجب توجيه الإيرادات العامة لتغطية النفقات الاستثمارية ،التي تؤثر بطرق مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي (انتاجية الإنفاق) ،وترشيد النفقات التشغيلية المبالغ فيها.[2] ورغم أن مختلف الإنفاق الحكومي ممكن أن ينتج عنه تضخم ،مما سيؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، إلا أنه في نفس الوقت، يمكن أن يخلق ميزة تنافسية في حال أن الجهاز الإنتاجي مرن، وعليه فإن على الحكومة أن تعمل على تطوير الجهاز الإنتاجي ، وذلك لتهيئة الظروف لإقلاع اقتصاد حقيقي خارج المحروقات.[3]

وعن إمكانية استمرار التمويل غير التقليدي في الجزائر لفترة أطول، فإن القانون المنظم للعملية حدد فترة استخدامها بخمس سنوات أي إلى غاية 2022 غير أنه لم يتم وضع أي سقف محدد وذلك بغرض "ترك هامش تحرك للحكومة يسمح لها باللجوء إلى هذا النمط حسب المعطيات المالية والاقتصادية." ومن الممكن أن تستمر الحكومة في اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، لأنه من الصعب جدا بالنسبة للحكومة تحقيق التوازنات المالية بسعر بترول 53 دولار للبرميل أو أقل.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثارها على تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة: الجزائر– الإمارات العربية المتحدة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص46.

[3] محمد هاني وياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر "دراسة تحليلية لمضمون القانون 17_10 "، **مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد الرابع، مارس 2018، ص 137.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، تسيير التمويل غير التقليدي يتم بشكل جيد، شوهد بتاريخ 2020/07/30، على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/64409-2018-12-24-09-56-32، الساعة 12:00.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل، تم دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق سياسة التمويل بالعجز، وذلك من خلال معرفة تأثير هذه السياسة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، والذي كان أبرزها على الإطلاق التضخم، كونه المؤشر المستهدف من خلال هذه السياسة (التمويل التضخمي).

ويمكن القول أن سياسة التمويل بالعجز سمحت في ظل غياب مصادر تمويل أخرى بتخفيف القيد المالي، وضمان استمرارية الإنفاق العمومي الذي يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في ظل الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية وهو السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة وفي تبني سياسة التمويل بالعجز، إذ أثر بشكل كبير على قيمة الإيرادات، وهذا ما يؤكد لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد أساسا على عائدات البترول.

كما يمكن القول أنه بالرغم من تقليص العجز في الموازنة تزامنا مع تطبيق سياسة التمويل بالعجز، إلا أن هذه السياسة تبقى ظرفية ، و لا يوجد مبرر لاستخدامها خلال الأوقات العادية، فمثل هذه السياسات ينجر عنها مجموعة من المخاطر ،خاصة على الجانب الاقتصادي، وهذا ما حدث فعلا في الاقتصاد الجزائري، حيث زاد التوسع النقدي بشكل كبير ، وانخفضت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأجنبية كاليورو والدولار الأمريكي ،مما تسبب في تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري، ما سيؤدي مستقبلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،وخلق فجوة تضخمية تعود سلبا على كل الاقتصاد الجزائري ،رغم أن أعراضها لم تظهر بعد وذلك راجع إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية للحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير من جهة ، ومن جهة ثانية قصر فترة تطبيق هذه السياسة في الجزائر اذ لم تتجاوز 18 شهرا .

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال دراستنا لأثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر ، تبين لنا أن هذه السياسة التمويلية عبارة عن عقد اقتراض داخلي ،متوسط المدى مبرم بين الخزينة العمومية والبنك المركزي بغية تصحيح العجز الحاصل على مستوى الموازنة العامة ، وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، فهو تمويل مباشر للخزينة العمومية ، تم إقراره بموجب تعديل جديد في قانون النقد والقرض ، على إثر الأزمة النفطية التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ، والتي سببت العسر المالي التي تعاني منه الخزينة ، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا التمويل كان الحل الوحيد في نظر الحكومة الجزائرية بعد استنفادها للحلول الأخرى ، كاللجوء إلى صندوق ضبط الموارد ، والقرض السندي ، و الخوف من تكرار سناريو الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي وما يتبعه من شروط تعسفية . إلا أن هذا التعديل أثار تساؤلات كثيرة حول الآثار الناجمة عنه ، كونه يستهدف التضخم بالدرجة الأولى ، من خلال استمرار بنك الجزائر في إصدار كميات كبيرة من النقود والذي من شأنه خفض القدرة الشرائية للفرد الجزائري من جهة ، والرفع المستمر للأسعار من جهة أخرى ، وكل هذا من شأنه أن يخلق آثار سلبية على سيرورة الاقتصاد الوطني ككل. ويبقى الحل ليس في استحداث أليات إقراض جديدة للخزينة العمومية ، بل بخلق موارد تمويلية حقيقية ، بالإضافة إلى أن هذه الآلية تتطلب وتحتاج إلى اقتصاد قوي لتحقيق الأهداف المرجوة ، و الاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة .

وقد تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية حول سياسة التمويل بالعجز و التضخم انطلاقا من المفاهيم الأساسية حول سياسة التمويل بالعجز ، ثم أسباب اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز والآثار المترتبة عليها ، وتطرقنا كذلك إلى ماهية التضخم ، ثم النظريات المفسرة له ، بالإضافة إلى دراستنا للعلاقة بين التمويل بالعجز والتضخم، لنصل في الأخير لمراجعة بعض الدراسات العلمية السابقة التي تناولت نفس الموضوع ،ودراستها دراسة نقدية. أما الفصل الثاني، فتطرقنا فيه إلى تحليل تطور طبيعة الموارنة العامة في الجزائر، كونها كانت السبب الأول للجوء إلى سياسة التمويل بالعجز، ثم تطرقنا إلى تطبيق سياسة التمويل بالعجز في الجزائر انطلاقا من التأصيل القانوي لهذه السياسة ،و أسباب اللجوء لها و إجراءات تطبيقها ، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أثر سياسة التمويل بالعجز على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، من خلال تحليل أثرها على عدد من المؤشرات(الكتلة النقدية ، احتياطي الصرف، أسعار صرف الدينار الجزائري)، كما تطرقنا إلى أثر هذه السياسة على مؤشر التضخم بصفة خاصة ،كونه المؤشر الأكثر حساسية لهذا النوع من التمويل على حساب المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المستخلصة خلال هذه الدراسة ما يلي:

_ سياسة التمويل بالعجز هي حل تمويلي استثنائي تم اللجوء له لتغطية الفارق بين الإيرادات ، والنفقات العامة؛

_ أن لسياسة التمويل بالعجز عدة خصائص تجعلها تختلف عن طرق التمويل التقليدية، حيث تتم بطريقة مباشرة، كما أن أدواتها تختلف عن أدوات التمويل التقليدي.

_ لسياسة التمويل بالعجز علاقة حتمية بارزة مع التضخم(التمويل التضخمي).

_ سمح اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز من خلال تعديل قانون النقد والقرض17/10، في تخفيف القيد المالي، وضمان استمرارية الإنفاق العمومي الذي يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية ؛

_ سياسة التمويل بالعجز(شراء المديونية الداخلية) ،لا يمكن أن تشكل حلا دائما كما هو معترف به وفق الأحكام القانونية المحددة لهذا النوع من التمويل، ويجب الإسراع في البحث عن البديل التمويلي الأنسب للاقتصاد من موارد تمويل حقيقية ؛

_ إن الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية ،هو السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة وفي تبني سياسة التمويل بالعجز ، إذ أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات ، وهذا ما يؤكد لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات البترول؛

_ مؤشرات الإقتصاد الجزائري تتميز بإرتباطها وتبعيتها لقطاع المحروقات ما جعلها عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية؛

_ مع تطبيق سياسة التمويل بالعجز ،عرفت الكتلة النقدية للدولة الجزائرية ارتفاعا ، وهو ما يوضح العلاقة الطردية بين هذه السياسة (التمويل غير التقليدي) والكتلة النقدية ؛

_ من خلال دراسة احتياطي الصرف وسعر صرف الدينار مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، لاحظنا انخفاض مستمر لكليهما سواء قبل تطبيق سياسة التمويل بالعجز أو بعد التطبيق، وهذا ما يشير إلى أن الهدف من تطبيق هذه السياسة _ والذي هو تخفيف الضغوطات على احتياطي الصرف _لم يتحقق؛

_ إن تزامن تطبيق سياسة التمويل بالعجز مع تراجع في معدلات التضخم، هو راجع إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية للحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير، و الذي نتوقع ارتفاعه قريبا في المدى المتوسط والطويل.

_ تطبيق سياسة التمويل بالعجز تم دون دراسة معمقة أو الأخذ بعين الاعتبار للعواقب المتوقعة في الآجال المتوسطة والبعيدة خاصة تدهور العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم؛

اختبار الفرضيات:

فيما يخص **الفرضية الرئيسية** التي تنص على أن سياسة التمويل بالعجز قد تؤدي_ إذا لم تتوفر فيها شروط معينة إلى التضخم_ و قد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة الفرضية، حيث أن سياسة التمويل بالعجز في الجزائر لها أثر مباشر على التضخم بما أنها تعتمد على طبع نقود لا وجود لمقابل لها، مما سيدفع بالأسعار نحو الارتفاع وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، إلا أنها لم تظهر بعد.

أما فيما يخص **الفرضيات الفرعية:**

_ الفرضية الأولى : تنص بأنه هناك العديد من الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني سياسة التمويل بالعجز ، تم تأكيد صحة هذه الفرضية ، فالاقتصاد الجزائري كما هو معروف هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ، أي كل انخفاض يمس أسعار البترول سيؤثر بشكل مباشر على أهم مقومات التوازن الاقتصادي والمالي للبلد والتي في مقدمتها عجز الموازنة .

الفرضية الثانية: التي تنص أن هناك علاقة وثيقة بين سياسة التمويل بالعجز والتضخم، قد تم تأكيدها ، إذ توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي، لأن تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار، ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات .

_ الفرضية الثانية : تنص أن الدولة الجزائرية اتخذت حزمة من الإجراءات للحد من الآثار السلبية لسياسة التمويل بالعجز، قد تم تأكيد صحتها، فرغم أن الغالب على هذه السياسة هو تراجع القدرة الشرائية للدينار الجزائري ، و انخفاض قيمته مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، و ارتفاع الكتلة النقدية، و ارتفاع معدلات التضخم، إلا أنه من خلال الإجراءات المصاحبة لهذه السياسة لاحظنا انخفاض معدلات التضخم تدريجيا، وهذا راجع للتدابير المتخذة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير ، إضافة إلى تراجع احتياطي الصرف الذي كان مستهدف من أجل تخفيف الضغوطات.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلنا اليها ،حاولنا وضع بعض الاقتراحات والتوصيات للتحسين من الوضع الاقتصادي للجزائر مستقبلا:

_ ينبغي على السلطات المعنية أن تسعى لتنويع الصادرات خارج المحروقات ،وذلك من خلال تنشيط قطاعات حساسة كالسياحة والزراعة ؛

_ إنشاء منظومة جبائية معاصرة حديثة، وذلك بتغيير القوانين التشريعية وتجنيد إطارات وكفاءات لتطبيقها حتى نتمكن من تحسين الإيرادات الجبائية العادية، من خلال محاربة الغش الضريبي، وتوسيع الوعاء

الضريبي ،وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الجبائية، وارساء الجباية المحلية؛

_ في حالة استمرار الحكومة في سياسة التمويل بالعجز، يتوجب أن توجه هذه الأموال للجانب الاستثماري دون الجانب الاستهلاكي، الذي حتما سيؤثر على ارتفاع من معدلات التضخم ؛

_ يجب إعادة النظر ومراجعة سياسة الدعم، أي خفض الدعم بالدرجة الأولى ،لأن تكلفة الدعم في الجزائر تفوق الرسوم التي يتم دفعها؛

_ ضرورة ترشيد النفقات العامة في الحدود المعقولة، بالإضافة إلى توجيهها إلى المجالات المهمة والضرورية التي تعود على الدولة بالنفع، ومن جهة أخرى، لابد أن لا تلجأ إلى الايرادات التي تؤثر عليها سلبا؛

_ من الافضل أن تقوم الحكومة بتحديد سقف للإصدار النقدي في ظل هذا التمويل؛

_ على السلطات النقدية القيام فورا بإصلاح مصرفي شامل على كل بنوك القطاع العام والخاص؛

_ من أجل تفادي أزمات مستقبلية ،ينبغي على الحكومة أن تسلط الضوء على سوق رأس المال وتنشيطه؛

_ لعل أنجح الحلول للخروج من الأزمة الحالية للجزائر، هو لجوء الدولة إلى التمويل الإسلامي والاعتماد على الصكوك الاسلامية(الصيرفة الاسلامية).

آفاق البحث:

تناولت الدراسة أثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، كما أنها لا تخلو من النقائص، كما تبين لنا أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع في هذا الموضوع، لهذا تم اقتراح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

- دور بنك الجزائر في تبني سياسة التمويل بالعجز؛
- السياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية– دراسة مقارنة؛
- أثر سياسة التمويل بالعجز على استقلالية بنك الجزائر وفق تعديل قانون النقد والقرض 10/17؛
- أثر سياسة التمويل بالعجز على الجانب الاجتماعي في الجزائر.

المـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

1. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم" المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية"**، دار الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2007.

2. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

3. السيد محمد السريتي وعلى عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2008.

4. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، بن عكنون، الجزائر،2007.

5. بسام الحجار ، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان،2006.

6. عبد الحسن جليل الغالبي، **السياسة النقدية في البنوك المركزية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2015.

7. سامي خليل ، **نظرية الاقتصاد الكلي الحديثة**، وكالة الأهرام لنشر والتوزيع ، بدون طبعة، الكويت ، 1994.

8. صفاء عبد الجبار الموسوي و طه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، دار الايام لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، ، 2015.

- ✓ **الأطروحات والمذكرات:**

أ. **الأطروحات:**

1. سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1 الجزائر،2017/2016.

2. صبرينة كردودي ، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،2013_2014.

3. عبد الحميد قجاتي ، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي– دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(2014/1980)– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2017/2016.

4. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة الجزائر _ تونس"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2014/2013 .

5. محمد بن البار ، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986_2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 2017/2016 .

ب. المذكرات:

1. أسماء خلاص ، **أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر" دراسة تحليلية وتنبئية في أفاق 2022**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،2018/2017.

2. أمينة دبات ، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة اي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015_2014 .

3. الحاج حلقوم ، **دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي "دراسة حالة شركة الاسهم الرياض_ سطيف_"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،2009 /2010.

4. حنان بن كبوش و ميرة ايمان، **أثر السياسة النقدية على التضخم** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، المركز الجامعي لعين تموشنت معهد العلوم الاقتصادية ،الجزائر، 2018/2017.

5. رحمة حجال ، **أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقدي وبنكي ن جامعة 20أوث سكيكدة ، الجزائر ، 2019/2018 .

6. سارة علوش ، **أبعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والأزمة المالية** "**دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014.

7. سامية زيوان ، **تقييم الية التسيير الكمي بين الدول المتقدمة والنامية بالإشارة الى حالة الجزائر في الفترة 2001_2018**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، الجزائر2018_2019.

8. عبد الصمد علالو وأسامة بوملاح ، **الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية** "**دراسة تجربة التسيير الكمي وأسعار الفائدة السالبة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي مهند اولحاج البويرة، الجزائر، 2017-2018 .

9. عفاف بعتروس، **أثر التمويل التضخمي على التوازن الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ،جامعة 20أوث 1955 سكيكدة، الجزائر، 2019/2018.

10. علام عبد النور ، **دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،2012/2011.

11. كنزة دحان و كريمة سلوكي ، **فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة أحمد دراية ادرار ،الجزائر ، 2017/2016.

12. محمد كمال حسين رجب ،**أثر السياسة الانفلاقية في التضخم في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر ،غزة ، فلسطين، ،2011.

13. مسعودة علو ويوسف مرزوق، **أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم** "**دراسة قياسية لحالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة ،الجزائر،2016/2015.

14. ميس توفيق مسلم، **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و إمكانية تطبيقه في سورية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015.

15. نصيرة بهلولي، **التمويل غير التقليدي كألية لتغطية عجز الميزانية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، 2018/2017.

16. هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثارها على تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة: الجزائر– الإمارات العربية المتحدة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2014/2013.

✓ **المجلات و الدوريات:**

1. أنفال نسيب ،التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، **المجلة الاقتصادية المالية البنكية وادارة الأعمال**، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،المجلد05، العدد01، 2019.

2. بوعلام مولاي ، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970–2015، **مجلة معارف**، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ، الجزائر، العدد 21، ديسمبر 2016.

3. حاتم أمير مهران، **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادين**، جامعة الجزيرة ، المعهد العربي للتخطيط ، قسم الاقتصاد ، واد مدني، السودان،2007.

4. حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات والحلول، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث و الستون، مايو/ ايار2007.

5. حسين جواد كاظم، سياسة تمويل العجز الحكومي في العراق، **مجلة العلوم الاقتصادية**، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد18، نيسان/2006.

6. زياد عز الدين طه طالب و كيلان اسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والاثار المتوقعة منها مع اشارة الى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(2003–2013)، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت ،العراق، المجلد 11،العدد33 ،2015.

7. سمير شيبان وأحسن عثماني، أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1986–2014)،**مجلة العلوم الانسانية** ، العدد السابع، الجزء الاول، جوان 2017.

8. عبد الرحيم مكطوف حمد ، السندات وحوالات الخزينة في العراق و أثرها في التنمية الاقتصادية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 41 ، 2009.

9. عبد القادر شلالي، العجز الموازني كألية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000_2015 "،**مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد الثالث، جوان 2018.

10. عبد الله حمد الدباش و ميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية"2003-2016"، **مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية**، العدد الثاني ، ايلول 2018 .

11. علي صاري ، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات و الأهداف، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، جامعة سوق أهراس ، الجزائر، العدد 4 ، 2013.

12. علي يوسفات ،عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة من (1970_2009)"، **مجلة الباحث** ، العدد11، جامعة أدرار، الجزائر، 2009.

13. فاتح صيد و وهيبة قحام ، عجز الموازنة العامة في الجزائر و إشكالية التمويل بالعجز- دراسة تحليلية للفترة(2000-2017)، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة20أوث 1955سكيكدة، الجزائر، المجلد7،العدد12، ديسمبر 2019.

14. محمد الأمين وليد طالب ونظيرة قلادي ، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007 -2008)، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، مجلد 6، العدد 1، جوان 2019.

15. محمد هاني و ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر "دراسة تحليلية لمضمون القانون 17_10 "، **مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحيى فارس، المدية ، الجزائر، العدد الرابع ، مارس 2018.

16. مسعود ميهوب ويوسف بركان، محددات التضخم في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990_2014)، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زياني عاشور الجلفة الجزائر، الجزء الثاني، العدد27،جوان 2017.

17. معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، **نشرة اضاءات مالية ومصرفية**، الكويت، السلسلة الخامسة ، العدد3، أكتوبر 2012.

18. نبيلة مسيليتي و أخرون، التمويل غير التقليدي بالجزائر–واقع و افاق– ،**مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد1، 2018.

19. نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة ، فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوربي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوربية ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الرابع والأربعون، 2015.

20. هدى هدباء يونسي و ماجدة مدوخ ،أثر سياسة التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، **مجلة افاق علمية**، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عمار ثلجي، الأغواط ،المجلد 11، العدد02 ،2019.

21. وليد العشي و أحمد صديقي ، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد6، جوان 2018.

22. يسرى مهدي حسن و زهرة خضير عباس، السندات الحكومية ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 67 ، 2016.

✓ **الملتقيات:**

1. أحمد بلوافي و عبد الرازق بلعباس ، **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** ، الملتقى الدولي الثاني، جامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة العربية السعودية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، يومي 5 و6 ماي 2009 .

✓ **التقارير:**

1. الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، **حوصلة إحصائية 1962_ 2011** ، **الفصل–4– الأرقام الاستدلالية للأسعار**.

2. الديوان الوطني للإحصائيات ONS، **حوصلة إحصائية 1962–2011، فصل –13–"النقود والفروض"**.

3. بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2010.

4. بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012.

5. بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،نوفمبر2016.

6. بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018.

7. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية** ، ديسمبر 2016 .

8. بنك الجزائر، **النشرة الاحصائية الثلاثية**، جوان 2019.

9. بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، ديسمبر 2018.

✓ **القوانين و الأوامر:**

1. المادة 38 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 **المتعلق بقانون النقد والقرض**– الجريدة الرسمية عدد 52 بتاريخ 2003/08/27 .

2. المادة 45 مكرر– قانون رقم 17–10 مؤرخ في 11اكتوبر 2017 يتمم الامر رقم 03–11 المؤرخ في 26اوث 2003 **المتعلق بقانون النقد والقرض** – الجريدة الرسمية رقم 57 المؤرخة في 2017/10/12.

3. القانون رقم 16–14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، **يتضمن قانون المالية لسنة 2017**_ الجريدة الرسمية، العدد77.

4. القانون رقم 17–11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، **يتضمن قانون المالية لسنة 2018**– الجريدة الرسمية، العدد 76.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

✓ **University theses**

1. . Lounis Moussa , *Maîtrise et financement du déficit budgétaire en* Algérie *durant la période* 2005-2016 *Analyse et constats* , Mémoire de fin de cyclen du Diplôme de Master, Un agenda prévu pour une maîtrise, Majeure financière, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion. Université MOULOUD MAMMERI, TIZI OUZOU,2016/2017 .

✓ **Magazines**

1. Kivilcim METIN the relationship betwen inflatio and deficit budget in turkey ,Journal of Business and Economic Statistics, n 04 in oct 1998, American Statistical Association.

2. Safia Zardani, La Stratégie de Financement non Conventionnel et son Impact Socio-économique en Algérie, Journal Revue Stratégie et développement, Université de Mouloud Mamari , Tizi Ouzou, , Algérie ,Volume: 09 / N°: 16 ، 2019.

- ✓ **Articles**

1. Tahir mokhtar and Mohamed zakaria, budget deficit money supply and inflqtion the cose of Pakistan 2010, RESEARCH PAPER.

- ✓ **Reports**

1. Banque d'Algérie, rapport annuel, 2002
2. Banque d'Algérie, rapports Annuels, 2003
3. Banque d'Algérie, rapport annuel, 2005
4. Banque d'Algérie, rapport annuel, 2006
5. Banque d'Algérie, rapport annuel,2008
6. Banque D'Algérie, Bulletin monétaire et financier 1er semester 2018.

ثالثا: مراجع الأنترانت:

1.احصائيات البنك الدولي، على الرابط:
http://pubdocs.worldbank.org/en/300461554146594977/algeria-MEU-April-2019-ar

2. تقرير بنك الجزائر حول عملية التمويل غير التقليدي للميزانية، على الرابط:
https://algeriemaintenant.com/2019/04/13

3. حمزة كحال، **سندات حكومة الجزائر لا تجد اقبالا من السوق المحلية** على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/9/22

4. سعود بن هاشم جليدان، **تأثيرات التسيير الكمي على معدل صرف العملة** ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، على الرابط: s2.aleqt.com/9566

5. سعر الصرف ، **بنك الجزائر**، شوهد على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaie

6. نوريل روبيني، **سياسة الفائدة الصفرية سبيل سيء لحفز النمو**، على الرابط :

https://www-aljazeera.net.cdn.ampproject.org

7. وكالة الأنباء الجزائرية، شوهد على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/67716-6-556-31-2019

8. وكالة الأنباء الجزائرية، شوهد على الرابط: http://www.aps.dz/ar/economie/83197-62

9. وكالة الأنباء الجزائرية، تسيير التمويل غير التقليدي يتم بشكل جيد، على الرابط:
http://www.aps.dz/ar/economie/64409-2018-12-24-09-56-32

10. Sönnichsen، **Brent crude oil price annually 1976-2020**، Consulté le 5/08/2020, sur le lien: https://www.statista.com/statistics/262860/uk-brent-crude-oil-price-changes-since-1976/

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية
التخصص: نقود وبنوك

الموضـــوع:

سياسة التمويل بالعجز وأثرها على التضخم
حالة الجزائر(2000-2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب:
- ثليلاني عبد الله

تحت إشراف الأستاذ:
- د/ صيد فاتح

لجنة المناقشة

لقب و اسم الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أضايفية حدة	رئيسا	أستاذة محاضرة"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
صيد فاتح	مقررا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بلعايش ميادة	ممتحنا	أستاذةم محاضرة"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2019 - 2020

المقدمــة العامــة

تسعى الدول لخلق التوازن في موازنتها المالية وذلك عن طريق محاولة المساوات بين إيراداتها ونفقاتها ، من خلال ترشيد نفقاتها والحرص على تحصيل إيراداتها ، إلا أن العجز غالبا ما كان مسيطرا على كل الدول بسبب تزايد نشاطاتها من جهة ، وتلقيها لعدد من الصدمات المالية و الاقتصادية من جهة أخرى .

واختلفت أسباب العجز من دولة لأخرى حسب التوجهات الاقتصادية لكل دولة، وهذا ما دفع بالدول للتحرك لتغطية هذا العجز وفق عدة آليات والتي كانت أبرزها، سياسة التمويل بالعجز، حيث تتوجه الحكومات من خلال هذه الألية إلى بنوكها المركزية لإصدار نقد جديد مقابل بيعها لمجموعة من السندات الحكومية كغطاء لهذا الإصدار بدلا من المقابلات الأخرى من الذهب والعملة الصعبة.

ومن بين الدول التي قامت بتبني هذه السياسة ، هي الدولة الجزائرية ،حيث ادخلتها كتعديل جديد في قانون النقد والقرض لسنة 2017 وذلك كردة فعل للصدمة البترولية العنيفة سنة 2014 ، والتي بسببها حدث عجز في ميزانيتها العامة . الا أن هذه السياسة لم تلقى كل الترحيب، فهناك من رأى بأنها ستدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة هو في غنى عنها إن لم يتم استغلالها كما يجب ، ألا وهي دوامة التضخم .

الإشكالية

ما مدى تأثير سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الاقتصاد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية

بناءا على الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1) ماهي أسباب وظروف لجوء الجزائر لسياسة التمويل بالعجز؟
2) ماهي العلاقة التي تربط التمويل بالعجز و التضخم؟
3) ماهي مختلف الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للحد من تداعيات وأثار هذه السياسة؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة السابقة ، تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

_ قد تؤدي سياسة التمويل بالعجز اذا لم تتوفر فيها شروط معينة إلى التضخم.

الفرضيات الفرعية:

_ هناك العديد من الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني هذه السياسة ؛

_ هناك علاقة وثيقة بين سياسة التمويل بالعجز والتضخم؛

_ نظرا للأثار وتداعيات هذه السياسة ، اتخذت الجزائر حزمة من الإجراءات للحد من أثارها السلبية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف إلى أهم التطورات التي حدثت على الموازنة العامة منذ مطلع القرن الحالي؛

بيان اهمية سد عجز الميزانية العامة؛

- تسليط الضوء على احد اهم الطرق الحديثة لتمويل عجز الموازنة العامة؛
- معرفة العلاقة التي تربط كل من سياسة التمويل بالعجز والتضخم.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ستسلط الضوء على إحدى موضوعات الساعة في الاقتصاد الجزائري والعالمي ، فالأمر يتعلق هنا بسياسة التمويل بالعجز ، وتفعيل ادواتها لتمويل العجز وتصحيح التوازن في الميزانية العامة ، فمن شأن هذه الأخيرة أن تؤثر في الاقتصاد الجزائري ، وذلك في ظل تبني الحكومة الجزائرية لهذا النهج كحل استثنائي لمساعدة الاقتصاد الجزائري على تجاوز ضغوطات الصدمة البترولية التي عاشها ومزال يعيشها إلى يومنا هذا.

منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام ، والمنهج التاريخي من خلال استعراض تطور أسعار البترول.

هيكل الدراسة

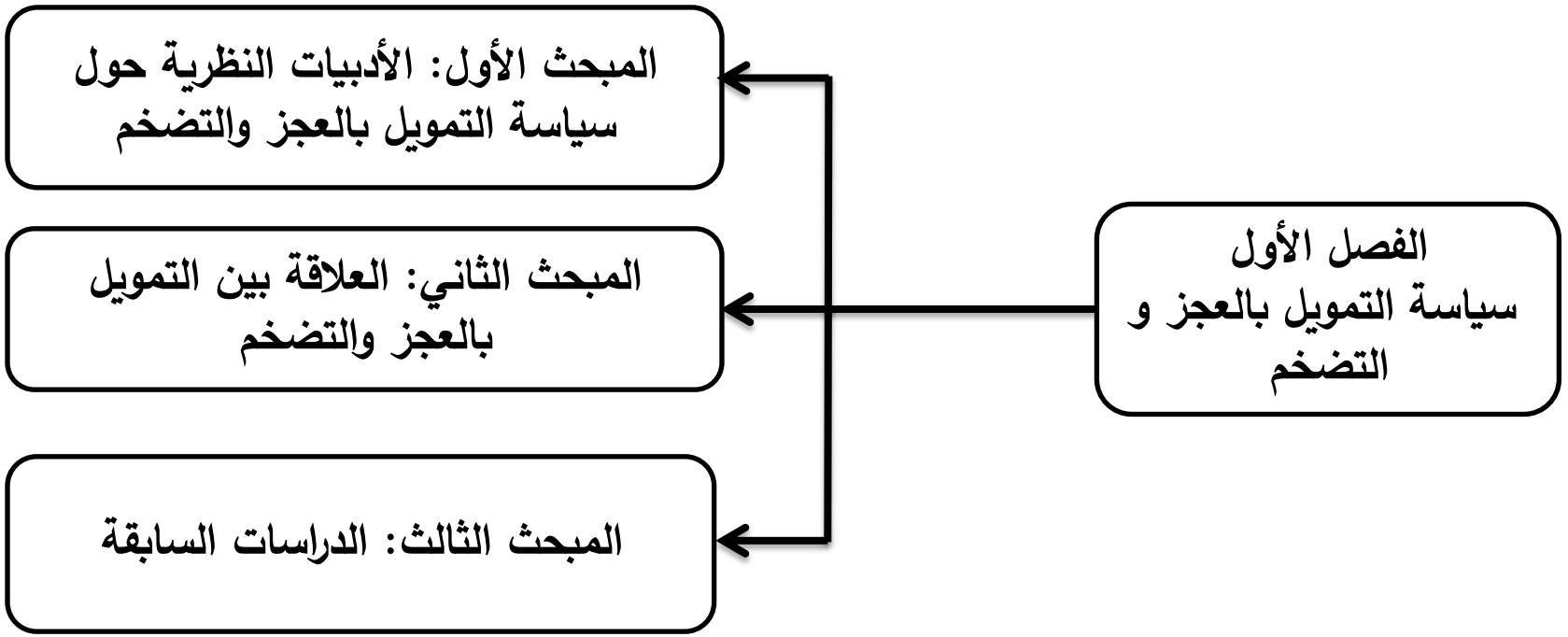

نتائج الفصل الأول:

تم التوصل في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- ✓ سياسة التمويل بالعجز هي حل تمويلي استثنائي ، تم اللجوء له لتغطية الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة؛
- ✓ أن لسياسة التمويل بالعجز، عدة خصائص تجعلها تختلف عن طرق التمويل التقليدية، حيث تتم بطريقة مباشرة، كما أن أدواتها تختلف عن أدوات التمويل التقليدي؛
- ✓ لسياسة التمويل بالعجز علاقة حتمية بارزة مع التضخم (التمويل التضخمي)؛

هيكل الدراسة

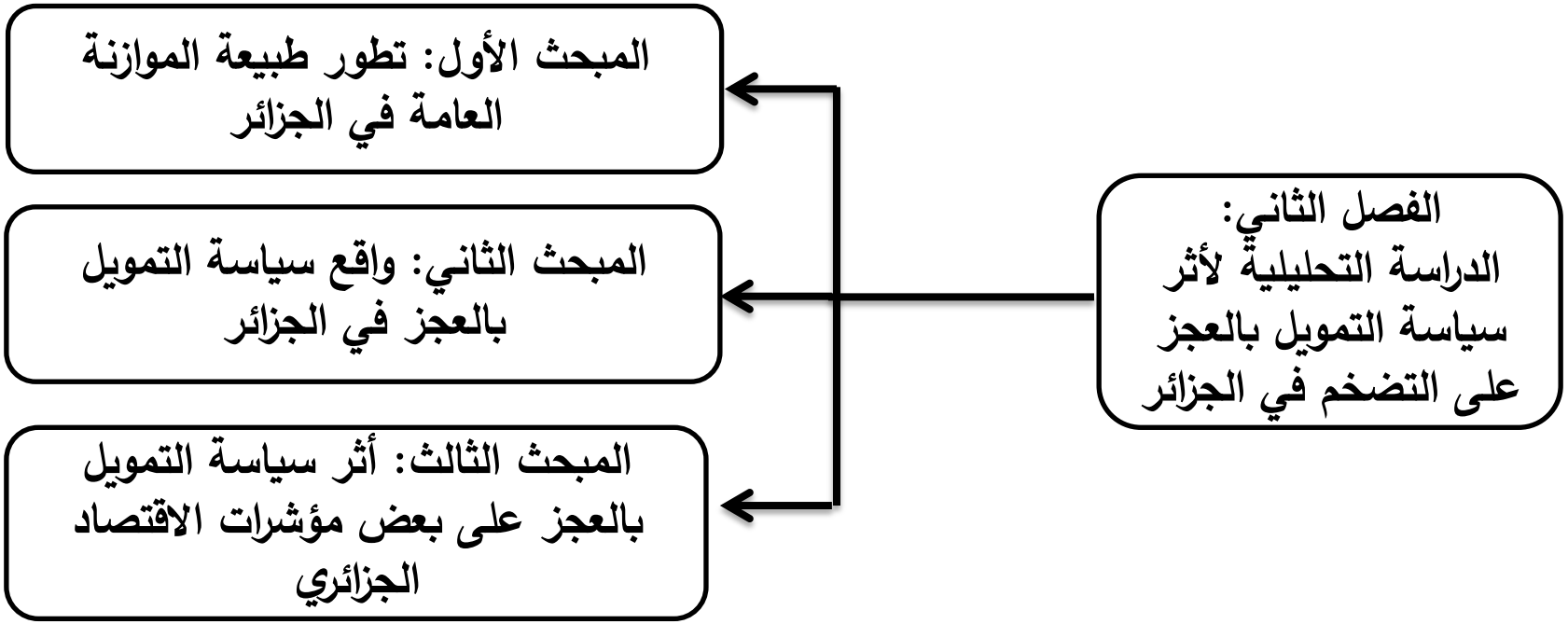

نتائج الفصل الثاني:

تم التوصل في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- ✓ سمح اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز من خلال تعديل قانون النقد والقرض10/17، في تخفيف القيد المالي، وضمان استمرارية الإنفاق العمومي الذي يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية ؛
- ✓ إن الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية هو السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة وفي تبني سياسة التمويل بالعجز ، إذ أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات ، وهذا ما يؤكد لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات البترول؛
- ✓ إن تزامن تطبيق سياسة التمويل بالعجز مع تراجع في معدلات التضخم، هو راجع إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية للحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لأثر سياسة التمويل بالعجز على التضخم في الجزائر ، تبين لنا أن هذه السياسة التمويلية عبارة عن عقد اقتراض داخلي متوسط المدى مبرم بين الخزينة العمومية والبنك المركزي بغية تصحيح العجز الحاصل على مستوى الموازنة العامة ، وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة ، فهو تمويل مباشر للخزينة العمومية ، تم إقراره بموجب تعديل جديد في قانون النقد والقرض ، على إثر الأزمة النفطية التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ، والتي سببت العسر المالي التي تعاني منه الخزينة ، وتجدر الاشارة كذلك إلى أن هذا التمويل كان الحل الوحيد في نظر الحكومة الجزائرية بعد استنفادها للحلول الأخرى ، كاللجوء إلى صندوق ضبط الموارد ، والقرض السندي ، و الخوف من تكرار سناريو الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي وما يتبعه من شروط تعسفية . إلا أن هذا التعديل في نفس الوقت أثار تساؤلات كثيرة حول الآثار الناجمة عنه ، كونه يستهدف التضخم ، من خلال استمرار بنك الجزائر في إصدار كميات كبيرة من النقود والذي من شأنه خفض القدرة الشرائية للفرد الجزائري من جهة ، والرفع المستمر للأسعار من جهة أخرى ، وكل هذا من شأنه أن يخلق أثار سلبية على سيرورة الاقتصاد الوطني ككل. ويبقى الحل ليس في استحداث أليات إقراض جديدة للخزينة العمومية ، بل بخلق موارد تمويلية حقيقية ، بالإضافة إلى أن هذه الألية تتطلب وتحتاج إلى اقتصاد قوي لتحقيق الأهداف المرجوة ، و الاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة .

النتائج العامة للدراسة

بالإضافة إلى النتائج التي تم التوصل لها في فصول الدراسة يمكننا أضافة النتائج التالية:

- ✓ مؤشرات الاقتصاد الجزائري تتميز بارتباطها وتبعيتها لقطاع المحروقات ما جعلها عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية؛
- ✓ مع تطبيق سياسة التمويل بالعجز عرفت الكتلة النقدية للدولة الجزائري ارتفاعا ، وهو ما يوضح العلاقة الطردية بين هذه السياسة والكتلة النقدية ؛
- ✓ من خلال دراسة احتياطي الصرف وسعر صرف الدينار مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي لاحظنا انخفاض مستمر لكليهما سواء قبل تطبيق سياسة التمويل بالعجز أو بعد التطبيق، وهذا ما يشير إلى أن الهدف من تطبيق هذه السياسة ، والذي هو تخفيف الضغوطات على احتياطي الصرف لم يتحقق؛
- ✓ تطبيق سياسة التمويل بالعجز تم دون دراسة معمقة أو الأخذ بعين الاعتبار للعواقب المتوقعة في الآجال المتوسطة والبعيدة خاصة تدهور العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم؛
- ✓ سياسة التمويل بالعجز(شراء المديونية الداخلية) لا يمكن أن تشكل حلا دائما كما هو معترف به وفق الأحكام القانونية المحددة لهذا النوع من التمويل، ويجب الإسراع في البحث عن البديل التمويلي الأنسب للاقتصاد من موارد تمويل حقيقية.

اختبار الفرضيات

فيما يخص **الفرضية الرئيسية** التي تنص أن سياسة التمويل بالعجز قد تؤدي إذا لم تتوفر فيها شروط معينة إلى التضخم، قد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة الفرضية، حيث أن سياسة التمويل بالعجز في الجزائر لها أثر مباشر على التضخم بما أنها تعتمد على طبع نقود لا وجود لمقابل لها مما سيدفع بالأسعار نحو الارتفاع وتدهور في القدرة الشرائية للأفراد، إلا أنها لم تظهر بعد.

أما فيما يخص **الفرضيات الفرعية:**

الفرضية الأولى: تنص بأنه هناك العديد من الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني سياسة التمويل بالعجز ، تم تأكيد صحة هذه الفرضية ، فالإقتصاد الجزائري كما هو معروف هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ، أي كل انخفاض يمس أسعار البترول سيؤثر بشكل مباشر على أهم مقومات التوازن الاقتصادي والمالي للبلد والتي في مقدمتها عجز الموازنة .

الفرضية الثانية: التي تنص أن هناك علاقة وثيقة بين سياسة التمويل بالعجز والتضخم، قد تم تأكيدها ، إذ توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي، لأن تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار، ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات .

الفرضية الثالثة: تنص أن الدولة الجزائرية اتخذت حزمة من الإجراءات للحد من الأثار السلبية لسياسة التمويل بالعجز، قد تم تأكيد صحتها، فرغم أن الغالب على هذه السياسة هو تراجع القدرة الشرائية للدينار الجزائري ، و انخفاض قيمته مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، و ارتفاع الكتلة النقدية، و ارتفاع معدلات التضخم، إلا أنه من خلال الإجراءات المصاحبة لهذه السياسة لاحظنا انخفاض معدلات التضخم تدريجيا، وهذا راجع للتدابير المتخذة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير ، إضافة إلى تراجع احتياطي الصرف الذي كان مستهدف من أجل تخفيف الضغوطات.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلنا اليها حاولنا وضع بعض الاقتراحات والتوصيات للتحسين من الوضع الاقتصادي للجزائر مستقبلا:

- ✓ ينبغي على السلطات المعنية أن تسعى لتنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تنشيط قطاعات حساسة كالسياحة والزراعة ؛
- ✓ إنشاء منظومة جبائية معاصرة حديثة، وذلك بتغيير القوانين التشريعية وتجنيد إطارات وكفاءات لتطبيقها حتى نتمكن من تحسين الإيرادات الجبائية العادية، من خلال محاربة الغش الضريبي، وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الجبائية، وارساء الجباية المحلية؛
- ✓ في حالة استمرار الحكومة في سياسة التمويل بالعجز يتوجب أن توجه هذه الاموال للجانب الاستثماري دون الجانب الاستهلاكي الذي حتما سيؤثر على ارتفاع من معدلات التضخم ؛
- ✓ يجب إعادة النظر ومراجعة سياسة الدعم، أي خفض الدعم بالدرجة الأولى لأن تكلفة الدعم في الجزائر تفوق الرسوم التي يتم دفعها؛
- ✓ ضرورة ترشيد النفقات العامة في الحدود المعقولة، بالإضافة إلى توجيهها إلى المجالات المهمة والضرورية التي تعود على الدولة بالنفع، ومن جهة أخرى لابد أن لا تلجأ إلى الايرادات التي تؤثر عليها سلبا؛
- ✓ من الافضل أن تقوم الحكومة بتحديد سقف للإصدار النقدي في ظل هذا التمويل؛
- ✓ على السلطات النقدية القيام فورا بإصلاح مصرفي شامل على كل بنوك القطاع العام والخاص؛
- ✓ لعل انجح الحلول للخروج من الأزمة الحالية للجزائر، هو لجوء الدولة إلى التمويل الإسلامي والاعتماد على الصكوك الاسلامية(الصيرفة الاسلامية).